وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحث العلـــمي
جـــــامعة محمد الصـــديق بن يحي – جيـــــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــــوان

دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

- **بوفسيوة خولة**
- **زقرور زهرة**

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة: بشكيط سهام	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذة: معيزي نجاة	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: مكرودي سالم	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكـــر

إن كان هناك شكر فهو لله سبحانه وتعالى أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وما كنا لنوفق لولاه وحده.

واعترافا بالفضل والجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "معيزي نجاة" على قبولها الإشراف على هذا العمل فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أنوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في هذا العمل.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إهداء

ها قد وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا أختم تخرجي بكل همة ونشاط وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي.

إلى أصحاب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان لهما الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي لوالداي الحبيبان أطال الله في عمرهما.

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة.

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه: "رشاد، سعيد، خلود، ندى، منال"

إلى من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة.

إلى جميع عائلتي أهدي هذا العمل المتواضع.

زهـــرة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي هذا العمل إلى:

وجه الله تعالى راجية منه أن يتقبله مني ويجعل ثوابه في ميزان أعمالي.

إلى أمي وأبي حفظهما الله.

إلى إخوتي وأخواتي وبالأخص أختي الصغيرة "سندس"

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

خولـــة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات.....	IV
قائمة الجداول والأشكال	VII
مقدمة عامة	أ - ث
الفصل الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات	
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات	07
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	07
أولا: تعريف ميزان المدفوعات	07
ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات	08
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات	09
أولا: حساب المعاملات الجارية	10
ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية (طويلة وقصيرة الأجل)	12
ثالثا: حساب الذهب والاحتياطات النقدية	12
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات	13
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	16
المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	16
أولا: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات	16
ثانيا: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات	17
المطلب الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	20
المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	22
أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	22
ثانيا: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	23
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	
تمهيد	30
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري	31

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	31
أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	31
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	34
ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	38
رابعا: برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019)	42
المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	44
أولا: عدم استقرار أسعار الصادرات	44
ثانيا: انخفاض معدل التبادل الدولي	45
ثالثا: ضعف القاعدة الإنتاجية	46
المبحث الثاني: تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	49
المطلب الأول: تطور الميزان الجاري	49
أولا: الميزان التجاري	49
ثانيا: ميزان الخدمات	53
ثالثا: ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية	55
رابعا: الميزان الجاري الكلي	59
المطلب الثاني: تطور ميزان العمليات الرأسمالية	62
المطلب الثالث: تطور رصيد ميزان المدفوعات الكلي	65
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	71
قائمة المراجع	75
الملخص	80

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
01	أقسام ميزان المدفوعات	10
02	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	32
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	35
04	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	39
05	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)	50
06	تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2000-2019)	53
07	تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2000-2019)	55
08	تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية خلال الفترة (2000-2019)	57
09	تطور رصيد الميزان الجاري الكلي خلال الفترة (2000-2019)	59
10	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2019)	62
11	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2019)	65

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	15
02	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	32
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	36
04	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	39
05	البرامج التنموية الاقتصادية الجزائرية للفترة (2001-2019)	43
06	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)	51
07	تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2000-2019)	54
08	تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2000-2019)	56
09	تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية للفترة (2000-2019)	58
10	تطور رصيد الميزان الجاري الكلي خلال الفترة (2000-2019)	60
11	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2019)	63
12	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2019)	66

مقدمـــــــــــــة
عامـــــــة

مـــــقـــدمـــة:

يشهد العالم اليوم تطورات مستمرة في العلاقات الخارجية بسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرض مبادلات خارجية متزايدة لكل دولة من دول العالم، وذلك نتيجة النمو اللامتناهي للمتطلبات والاحتياجات الضرورية والهامة التي تلزم التنمية في جميع الدول سواء المتطورة أو النامية على حد سواء وفي مختلف المجالات، ولهذا أصبحت كل دولة تسعى جاهدة إلى بناء وإقامة علاقات اقتصادية عن طريق اتفاقيات دولية.

ويترتب على هذه العلاقات والاتفاقيات الدولية دخول وخروج لرؤوس الأموال في صورة إيرادات ومدفوعات ضمن تعاملاتها الخارجية، حيث يتم تسجيل هذه الحقوق والالتزامات الدولية في بيان تفصيلي أو وثيقة رسمية والتي تعرف بميزان المدفوعات.

ويعد ميزان المدفوعات من بين أهم الموضوعات في علاقات الدول التجارية والاقتصاد الدولي، حيث أنه بمثابة المرآة التي تعكس العلاقات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، فمكوناته تحدد القرارات الاقتصادية المناسبة، فهو يصور مدى اعتماد اقتصاد ما على العالم الخارجي من خلال أحجام الواردات والصادرات والاستثمارات والمديونية، ولذلك فإن أهمية ميزان المدفوعات تكمن في معرفة مدى اعتماد اقتصاديات العالم على بعضها البعض، إذ أنه لا توجد في عالم اليوم أية دولة مهما كان اقتصادها قويا تستطيع الاعتماد على ذاتها فقط في إنتاج كافة السلع والخدمات وتلبية الطلب المحلي، فالتعامل مع العالم الخارجي أصبح أمرا لا مفر منه في اقتصاديات اليوم.

ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي دول العالم إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر.

إشكالية الدراسة:

- من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019) تم تحديد الإشكالية الرئيسية التالية:

* ما هي أهم تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات؟

- ما مدى فعالية الإصلاحات المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) لتحقيق التوازن لميزان المدفوعات؟

- ما هي أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات؟

- ماهي خصائص ميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري.

- يتحدد رصيد ميزان المدفوعات الجزائري برصيد الميزان التجاري.

- تنويع الصادرات الجزائرية أمر ضروري لحل مشكلة الاقتصاد الجزائري.

أهمية الموضوع:

- يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وبالعكس لكونه ذلك السجل الذي تندرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية. حيث يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، وعليه فإن أهمية هذا الموضوع تكمن في إبراز هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا.

أهداف الدراسة:

- معرفة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتحليل عناصره.

- معرفة العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.

- التأكيد على أهمية ميزان المدفوعات في التعبير على وضعية الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

- المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استعمال المنهج الوصفي في الفصل الأول وذلك من أجل الإلمام بكل الجوانب النظرية للدراسة، والمنهج التحليلي في الفصل الثاني لشرح وتحليل البيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- معرفة تطورات ميزان المدفوعات الجزائري.

- السعي إلى إبراز دور وأهمية ميزان المدفوعات فهو لا يقتصر على كونه سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية للدولة ولكن يساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية وتقييم السياسات الاقتصادية الدولية.

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

- معرفة نقاط ضعف وقوة الاقتصاد الجزائري.

إطار الدراسة:

الإطار الزماني: تم تحديد الفترة من 2000 إلى 2019.

الإطار المكاني: تستهدف الدراسة حول الجزائر.

الإطار الموضوعي: الدراسة الحالية تقتصر على دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري.

الدراسات السابقة في الموضوع:

تم إجراء الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع، لكن لعل أبرز ما جاء حول بحثنا هذا نذكر ما يلي:

- دراسة الطالب جميات عادل بعنوان "**دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

وقد تناولت هذه الدراسة مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

- دراسة الطالب العربي سواكر، بعنوان "**واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي، 2014-2015.

وقد تناولت هذه الدراسة عرض ماهية ميزان المدفوعات وذلك من خلال تقديم ميزان المدفوعات ومكوناته وتحليله وذكر التوازن والاختلال فيه، بالإضافة إلى التطرق إلى وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنوات 2000-2013 والإصلاحات الاقتصادية المتخذة آنذاك.

هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة تم اتباع خطة مقسمة إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الجانب النظري للدراسة والذي كان بعنوان الإطار النظري لميزان المدفوعات حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان عموميات حول ميزان المدفوعات والمبحث الثاني بعنوان التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي للدراسة والذي كان بعنوان دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019 وقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول بعنوان خصائص الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019).

الـفـصـل الأول

الإطار النـظري لميـزان المدفـوعات

المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

تمهيد:

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فائض لدول وعجز لدى دول أخرى، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل من طرف كل دولة تكون طرفا فيها يعرف بميزان المدفوعات.

ويعتبر ميزان المدفوعات الحساب الذي يتم فيه تسجيل الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، كما أنه من خلال دراسة مكوناته يعكس لنا درجة التقدم الصناعي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، وعليه أي خلل في وضعية ميزان المدفوعات سينعكس على الوضع الاقتصادي، وبالتالي نظرا للأهمية التي يكتسبها ميزان المدفوعات في أي دولة لابد من معرفة أهم العوامل المؤثرة عليه والمتسببة في اختلال وضعيته.

من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات

تقوم جميع المعاملات الاقتصادية العالمية بين كل البلدان على استحقاقات مالية تكون متبادلة فيما بينها، والتي ينبغي تسويتها في الوقت الراهن أو في المستقبل، لذا فإن من الضروري لكل بلد أن يكون على علم بكافة حقوقه والتزاماته قبل أي بلد آخر، وأن يكون ملتزما بتسجيل كل ذلك في بيان يدعى "بميزان المدفوعات" وهو ما سوف نحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال، وهي إما أن تكون تدفقات داخلة إلى الاقتصاد القومي مثل حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب.[1]

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأهمية ميزان المدفوعات.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

لا يوجد تعريف واحد لميزان المدفوعات وإنما هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

– يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية دول العالم، حيث يتم خلال ميزان المدفوعات تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين في دولة معينة وباقي دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[2]

– هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، وهي في العادة سنة كاملة. والمقصود بالشخص المقيم هنا الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات، ويعتبر المواطن مقيما إذا أقام في الدولة مدة ستة شهور فأكثر.[3]

– ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة

---

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص47.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 267.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 15.

معينة من الزمن عادة سنة. أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.[1]

– ويعرف كذلك على أنه سجل منظم أو حساب سنوي شامل للقيمة النقدية لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في هذه الدولة والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى خلال فترة معينة (هي السنة).

وبعبارة أخرى فإنه عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة من السنة.[2]

من خلال ما سبق ذكره، ووفقا للتعريف الشائع يمكن تلخيص ميزان المدفوعات بهذا التعريف:

ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقوم بإنجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب الحكومة.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني للأسباب التالية:[3]

– إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف وغيرها.

– إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

– يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص221.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 211.

[3] كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 104.

–إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تعد عملية تسجيل التحركات السلعية والبشرية ورؤوس الأموال عبر الحدود على جانب كبير من الأهمية، وذلك للاعتبارات التالية:[1]

– يفيد ميزان المدفوعات في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة معينة وبالتالي المقارنة بين وضعه من سنة إلى أخرى، مثلا عام 1980 ووضعه عام 2003.

– يفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية من حيث صادراتنا وواردانتا عبر الزمن، وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى، وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض.

– يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة.

– يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة أو الشاشة التي تعكس أو التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد القومي لبلد ما. وهذا الأمر يبدو في غاية الأهمية وبصفة خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في بلد ما، فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثلا على مناخ الاستثمار وما إذا كان مشجعا أم طاردا.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية كما هو موضح في الجدول رقم (01):

أولا: حساب المعاملات الجارية.

ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية.

ثالثا: حساب الذهب والاحتياطات النقدية.

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 147.

الجدول رقم (01): أقسام ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+) صادرات	مدين (–) واردات	صافي الدائن أو المدين
أولا: حساب المعاملات الجارية			
– الحساب التجاري			
حساب التجارة المنظورة (السلع كالبترول)			
حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات كالسياحة، التأمين، النقل، دخل الاستثمارات، خدمات حكومية...)			
– حساب التحويلات (كالهبات والتعويضات)			
ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية			
– حساب رأس المال طويل الأجل (استثمار مباشر وغير مباشر، قروض طويلة الأجل، رؤوس أموال أخرى)			
– حساب رأس المال قصير الأجل			
ثالثا: حساب الذهب والاحتياطات النقدية			

المصدر: المرجع السابق، ص 151.

أولا: حساب المعاملات الجارية:

وهو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين وتقيد قيمتها في عمود (دائن)، وكذلك العمليات الخاصة بانتقال هذه السلعة والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية غير المقيمين (وتقيد قيمتها في عمود (مدين))، سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل، وعليه فإن الحساب الجاري سيصبح ثلاث بنود رئيسية هي (السلع والخدمات، الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل)، وتسجل بالقيم الإجمالية.[1]

وهو من أكبر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها حيث أنه يشمل القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني.[2] وينقسم هذا الحساب بدوره إلى قسمين هما:

1- الحساب التجاري.
2- حساب التحويلات.

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 72.

[2] إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، عمان، 2012، ص 280.

1- **الحساب التجاري:** يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات. وهو بدوره يتضمن حسابين آخرين:[1]

- حساب التجارة المنظورة.
- حساب التجارة غير المنظورة.

1-1-حساب التجارة المنظورة: يشمل حساب التجارة المنظورة الصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدولة خلال الفترة محل الحساب، فهو يشمل قيمة السلع أو البضائع المادية والعينية التي تصدرها الدولة إلى الخارج وقيمة تلك التي تستوردها منه خلال فترة ميزان المدفوعات ذاتها.

1-2-حساب التجارة غير المنظورة: يشمل حساب التجارة غير المنظورة كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج. مثال ذلك خدمات النقل والتأمين والسياحة والاستثمار والخدمات الحكومية والمصرفية وغيرها من الخدمات الأخرى.

ففي مجال السياحة يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب داخل الدولة (دائن) ومصروفات المقيمين عند السفر في الخارج (مدين)، أيا كان الهدف من السفر السياحة أو العلم أو العلاج أو العمل.

وينصرف مجال النقل إلى قيمة خدمات النقل البحري والبري والجوي والنهري التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين (دائن) وغير المقيمين إلى المقيمين (مدين)، وقيمة خدمات النقل تتضمن ثمن تذاكر السفر ورسوم الموانئ وأجور شحن البضائع وثمن الوقود وغيرها من القيم الأخرى.

أما التأمين فيشمل كافة عمليات التأمين: تأمين على الحياة أو ضد الحوادث أو على الطائرات والسفن أو على نقل البضائع، وقيمة عمليات إعادة التأمين التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة الميزان.

ويقصد بدخول الاستثمار خدمات رأس المال سواء أداها رأس المال المحلي للخارج أو أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

وتتضمن الخدمات الحكومية كل الخدمات التي تقدمها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية، ومثالها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية والنفقات الإدارية وكمساهمة الحكومة الوطنية في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج والعمليات بالقوات المسلحة في الخارج والضرائب التي ينفقها مواطنيها في الخارج.... إلخ.

ومن الخدمات الأخرى كذلك حقوق التأليف، وحقوق الملكية التجارية والصناعية، وإيجار الأفلام السينمائية.....إلخ.

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006، ص 97.

ويتضح من كافة بنود حساب التجارة غير المنظورة أنها على درجة عالية من الأهمية قد تفوق في بعض الأحيان بنود حساب التجارة المنظورة.

2- حساب التحويلات:

يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات.[1]

حيث يشتمل على العمليات الاقتصادية الدولية أو حركات رؤوس الأموال التي لا تنطوي على أخذ وعطاء، أي لا ينتظر منها الحصول على مقابل في الحال أو في المستقبل مثل الهبات والمساعدات الأجنبية التي تدفع دون مقابل والتعويضات مثل تعويضات الحرب.[2]

ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية (طويلة وقصيرة الأجل):

يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر والتي تنقسم إلى نوعين:[3]

1- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وهي التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشراءها من وإلى الخارج.

2- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

وهي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل ..... إلخ.

وتتم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل.

ثالثا: حساب الذهب والاحتياطات النقدية:

1- تصدير واستيراد الذهب:

في واقع الأمر ليس المقصود بالذهب هنا الذهب المستخدم للزينة كالحلي، وإنما الذهب المستخدم في تغطية الاحتياطات الدولية، ويقصد بالاحتياطات النقدية أي احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة عالميا. ويقيد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في جانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص176.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[3] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص105-106.

تصدر، حيث يتم الحصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب، أما عملية استيراد أو دخول الذهب فيقيد في حساب المدين لأننا نكون مدينين للخارج بقيمة هذا الذهب أو تتم تسوية تلك الصفقة بمقابل يدفع للخارج فيقيد في حساب المدين.

2- الاحتياطات النقدية:

أي ما يتوافر لدى الدولة من احتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. فدخول تلك العملات غالبا ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير سلع للخارج وبالتالي تقيد في حساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فهذا يؤدي إلى خروج العملة الصعبة وبالتالي تقيد العملة في حساب المدين.

3- السهو والخطأ:

في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى بند السهو الخطأ. وهذا البند تقيد فيه أية عمليات تم اغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاث السابقة. أو أن يدون فيه تصحيح لقيد خطأ تم في أحد الحسابات الثلاث. وغالبا ما يكون هذا الحساب قليل الشأن، حيث يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان.[1]

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:

1- التضخم:

يعرف التضخم بأنه ارتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتدهور الملازم له في القوة الشرائية للعملة، ويقصد بالملموس أن يكون الارتفاع في الأسعار واضحا ومحسوسا للمجتمع، ويتميز بالاستمرارية فيكون ممتدا على فترة من الزمن.[2]

حيث يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.[3]

2- معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، والمقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة، أو هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد خلال فترة زمنية

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص161-162.

[2] صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، **أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر (1990-2016)"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 02، الجزائر، 2018، ص166.

[3] حاجي سمية، مفتاح صالح، **السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، جامعة الوادي، 2016، ص66.

محددة في السنة، أي أن "PIB" هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه سواء كانت وطنية أم أجنبية، حيث تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل، إذ ينخفض الطلب على الواردات.[1]

3- الاختلاف في أسعار الفائدة:

تعرف الفائدة على أنها الثمن أو المكافأة التي يتحصل عليها المستهلك لقاء تخليه المؤقت عن جزء من الدخل واستثماره لفترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية، سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر. ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي.[2]

حيث يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلية يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.[3]

4- ســـعر الصرف والعرض والطلب على العملة:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى وهو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية.[4]

ولميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض و الطلب على العملة، وبين سعر صرفها، حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها، بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة و زيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية)، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف).

---

[1] طوال هبة وآخرون، **سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري**، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص6.

[2] آسيا بوعنان، **دراسة العلاقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري (1983-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص 6.

[3] جميات عادل، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص11.

[4] بعلول نوفل وآخرون، **قياس أثر سعر الصرف على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجزائر (2000-2018)"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2020، ص 388.

حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية لأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رؤوس الأموال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية، ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية.[1]

ولذلك فإن للتغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، ويجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. وفي الشكل التالي يمكن توضيح كيفية عمل آلية سعر الصرف كمحدد لميزان المدفوعات.

الشكل رقم (01): العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

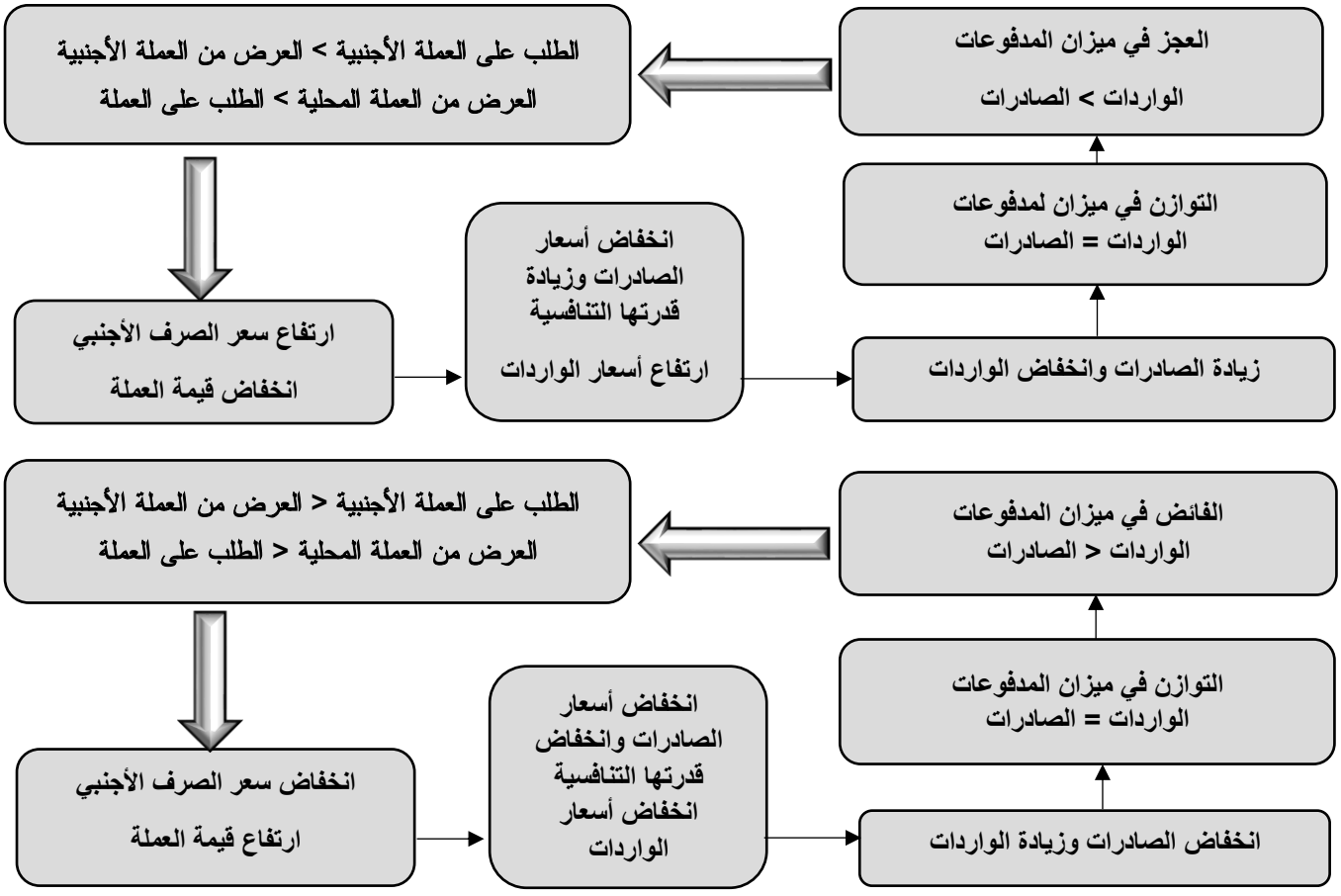

المصدر: محمدي سهام، طوال هبة، **دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010-2018)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 351.

[1] حاجي سمية، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص66-67.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للدولة في دائرة العلاقات الدولية، مع ضرورة توازن جانبيه في آخر فتراته، لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التوازن والاختلال على مستواه.

المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

أولا: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي. ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين وهما كالتالي:[1]

1- التوازن المحاسبي:

تتمثل حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر

أو بمعنى آخر:

رصيد الميزان التجاري= (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رأس المال+ رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+ السهو والخطأ).

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص201-202.

2- التوازن الاقتصادي: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.

والسؤال هنا: كيف يتحقق التوازن الاقتصادي؟

للإجابة على هذا السؤال يتم تقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما:

1: معاملات اقتصادية فوق الخط.

2: معاملات اقتصادية تحت الخط.

وهكذا يمكننا القول إن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكانت في صورة فائض أو عجز، أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما إذا كانت في حالة فائض أو عجز، وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض لها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

ثانيا: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

أشرنا فيما سبق إلى المقصود بالتوازن في ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية والذي يعني التوصل لحالة من الثبات الاقتصادي وعدم وجود عوامل تؤدي لعدم الاستقرار، حيث تتساوى الحقوق مع الديون. ويتحقق التوازن الفعلي عندما تتساوى البنود المدينة في الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل مع مجموع البنود الدائنة في هذين الحسابين بدون فائض أو عجز، فإذا كان هناك عجز في الحساب الجاري وتم تغطيته من حساب رأس المال طويل الأجل تكون النتيجة هي توازن اقتصادي، أما إذا تم تغطية العجز من حساب رأس المال قصير الأجل والذهب والاحتياطي تكون النتيجة وجود اختلال اقتصادي، وعندما يكون هناك فائض في الحساب الجاري تقوم الدولة بإقراض هذا الفائض إلى الدول الأجنبية على شكل قروض طويلة الأجل، بمقدار هذا الفائض، وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي، أما إذا كان هذا الفائض كبير جدا وتم استخدامه في قروض قصيرة الأجل تكون النتيجة هي استمرارية الاختلال الاقتصادي، وبذلك فإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو أمر شائع في مختلف بلدان العالم[1].

[1] حسين أحمد الحسين الغزو، **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 135.

ويعتبر الاختلال الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان المدفوعات معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة.[1]

ولذلك يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات حالتي العجز والفائض، ففي الحالة الأولى(العجز)، حينما يرتبط هذا الأخير ببعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل التي تحدث خلال سنة ما وقد لا تتكرر في السنة التالية أو فيما يليها من السنوات يقال عنه أنه "عجز مؤقت" أو "اختلال مؤقت". ومثال هذا العجز الذي قد يحدث في ميزان المدفوعات لإحدى البلدان الصناعية المتقدمة في الغرب نتيجة لحدوث اضطرابات عمالية عنيفة في بعض الأنشطة الهامة التي تحتل مكانا رئيسيا في الاقتصاد القومي أو ربما في بعض صناعات التصدير مباشرة أو في قطاع النقل الخادم للتجارة الخارجية. فمثل هذه الأحداث تؤدي إلى الإضرار بالصادرات، وربما تؤدي أيضا إلى زيادة الواردات كبدائل للإنتاج المحلي الذي تعطل خلال فترة الاضطرابات، وقد يحدث العجر المؤقت في ميزان المدفوعات لإحدى البلدان الزراعية نتيجة لاختلال الأحوال الجوية أو بسبب الفيضانات أو الأوبئة التي تصيب الزراعة.

وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تحدث بصفة عشوائية في أي سنة من السنوات فلا يمكن التكهن بها مسبقا أو الحد من آثارها فتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، ومثال هذه التغيرات المفاجئة غير الملائمة في ذوق المستهلك الأجنبي تجاه سلعة ما أو بعض السلع التي تحتل أهمية كبيرة في صادرات البلد بسبب ظهور بدائل أفضل في السوق العالمي.

وأخيرا وليس آخرا قد تلعب الظروف السياسية دورا كبيرا في تكوين العجز في ميزان المدفوعات لبعض البلدان مثال ذلك المقاطعات الاقتصادية بدوافع سياسية أو انقطاع الامدادات من مواد خام أساسية للصناعة أو تدهور معدلات الصادرات بسبب الحروب.

أما إذا استمر عجز ميزان المدفوعات لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة فإنه يقال لدى البلد "عجز دائم" أو "عجز أساسي"، حيث أن له بعض الجدور في النشاط الاقتصادي للبلد، وتشاهد ظاهرة العجز الدائم أو الاختلال الدائم في موازين مدفوعات معظم البلدان النامية أو المتخلفة، فلقد أصبحت معظم هذه البلدان تعاني بصفة شبه مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية والسلع المصنعة البسيطة وأحيانا ركودها أو تدهورها بشكل مطلق، كما تعاني من تدهور طويل المدى في شروط التبادل الدولي لها. و يرجع بطء نمو الصادرات من السلع الأولية إلى العديد من الأسباب لعل أبرزها التقدم التكنولوجي في البلدان الصناعية الذي أدى إلى إنتاج بدائل صناعية للسع الأولية أو تقليل المستخدم منها في العمليات الصناعية أو إلى إمكانية إعادة استخدام الخامات، كما أدى التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة إلى ثورة في نشاطها الزراعي فأصبحت هذه البلدان نفسها تنتج العديد من السلع التي كانت تستوردها من قبل من البلدان النامية، كما لجأت العديد من حكومات هذه البلدان إلى فرض حماية على إنتاجها

[1] بعلول نوفل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 391.

الزراعي بغرض المحافظة على أسعاره المرتفعة نسبيا من التدهور الذي قد يحدث تحت وطأة أية منافسة من جانب البلدان الزراعية التقليدية، وبالإضافة إلى هذا فإن التغيرات المستمرة في الأذواق وارتفاع الدخول الحقيقية للمستهلكين في البلدان المتقدمة كان له أثرا على الطلب من عدد من السلع الأولية التي تنتجها البلدان النامية، كل هذه العوامل أو بعضها كان له أثرا كبيرا ومستمرا على صادرات البلدان النامية التي تعتمد بصفة أساسية كما ذكرنا سابقا على السلع الأولية، أما بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى جاهدة في سبيل التصنيع فإنها تعاني أيضا من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، حيث أنها لم تتخلص بعد من الاختلال الأساسي الذي تعاني منه (استمرار اعتمادها المتطرف على إنتاج وتصدير السلع الأولية)، حيث أنها مضطرة إلى استيراد معظم أو كل احتياجاتها من الآلات والمعدات اللازمة للتصنيع من البلدان المتقدمة.

أما في البلدان المتقدمة فقد تشاهد ظاهرة العجز المستمر في بعض الحالات وذلك بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي قد تستمر لعدد من السنوات مثل أوضاع التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجدرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حلولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها.

أما في الحالة الثانية (الفائض)، حينما يتحقق هذا الأخير في موازين مدفوعات البلدان التي تعاني من اختلال هيكلي في نشاطها الاقتصادي أو تعاني من بعض الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة التي تستمر لعدد طويل من السنوات فإننا لن ننظر إليه إلا على أنه "فائض مؤقت".

أما إذا تكرر حدوث الفائض في ميزان المدفوعات ودلت التقارير والدراسات الاقتصادية على أن استمراره مرتبط بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي وبسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية فإننا نطلق عليه تعبير "الفائض المستمر".

وفي الأخير تجدر الإشارة هنا إلى أن الفائض في ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال في التوازن، حيث أن التوازن كما سبق وأشرنا إليه يتحقق في حالة واحدة فقط حينما يتساوى مجموع العناصر المدينة في الحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع العناصر الدائنة فيهما فلا يظهر عجز أو فائض.[1]

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص240-241.

المطلب الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين مجموعة من الأنواع للاختلال في ميزان المدفوعات وذلك حسب الأسباب التي أوجدت هذه الاختلالات:[1]

1-الاختلال العارض: وهو الاختلال الذي ينشأ عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة.

ومثال ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات خصوصا في الدول الزراعية نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب (عجز) في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية.

وقد يؤدي الاختلال العارض إلى حدوث اختلال موجب (فائض) ومثال ذلك ما تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

وعلى العموم فإن الاختلال العارض سواء أكان سالبا أم موجبا فإن مصيره إلى الزوال، بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها إذ أنه مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده.

2-الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح.

ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها الفائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

3-الاختلال الدوري: تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد وينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الدولية، ولكن بشرط أن تكون الدولة التي تبدأ فيها التقلبات الدورية ذات أهمية في الاقتصاد العالمي.

فالرواج الذي يحصل في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى، ومن شأن زيادة هذه الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها وبالمقابل فإنه في حالة الكساد يحدث العكس.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص212-213.

ومن الجدير بالذكر أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول كما أنها لا تكون بنفس الدرجة، وبسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل والأثمان، ولذلك آثاره المختلفة على ميزان المدفوعات كل دولة.

ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق اتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة.

4-الاختلال الاتجاهي: وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

5-الاختلال النقدي: من المعلوم أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول. وبمعنى آخر، فهناك علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية.

وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها (أي قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية) على ما هو عليه، وهو الأمر الذي يترتب عليه عاجلا أو آجلا ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه تعبير "الاختلال النقدي"، وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.

ويعتبر التضخم المحلي مثلا واضحا لهذا النوع من الاختلال، فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة، بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة الاحلال بين الواردات والمنتجات المحلية). أيضا فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة، ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

هذا العجز لا سبيل إلى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة.[1]

6-الاختلال الهيكلي: هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويعود هذا الاختلال إلى ما يلي:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول.

[1] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص258-259.

– تغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان وعرض الموارد الطبيعية بسبب البحث والتنقيب والاكتشافات الجديدة.

– تغير فنون الإنتاج فقد يؤدي التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام بعض عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي إلى زيادة إمكانية التصدير.

– التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج وذلك بسبب استثماراتها الدولية وهو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه هذه الاستثمارات.

– تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

ومثل هذا النوع من الاختلال (الاختلال الهيكلي) يمكن علاجه من خلال الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذلك الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدول التنافسية.

المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عدة أسباب تؤدي لاختلال في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:[1]

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الاستيرادات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

2- أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

[1] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص108.

3- أسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الاستيرادات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

4- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5- أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها، وتمول هذه الاستيرادات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

ثانيا: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية

شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة وعموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما:[1]

1- التصحيح عن طريق آلية السوق:

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة وتأخذ هذه الطريقة لعناصر الإنتاج في القطر. ثلاث أشكال هي:

1-1-التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

1-ثبات أسعار الصرف.

2-الإستخدام الكامل

3-مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية، وتتلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الدول الأخرى، وسترتب عن ذلك نتيجتين، أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب و ثانيتهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستعود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان، ففي الحالة الأولى (حالة الفائض) بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفــق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح و إعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجــز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها تزداد السيولة في السوق المالية و إعادة التوازن للميزان.

[1] المرجع السابق، ص110.

1-2-التصحيح عن طريق سعر الصرف:

وهو الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) واتخاذ نظام سعر صرف حر، وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، وذلك أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستكون أسعار السلع و الخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.

1-3-التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

1- ثبات أسعار الصرف.
2- جمود الأسعار (ثباتها).
3- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان. ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال و ذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن اجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي. وعندها سيعود التوازن إلى

الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار.

2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني.

فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

1- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
2- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
3- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
4- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

1- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية...إلخ.
2- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

3- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.[1]

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لا بد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر، وما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن أمرا مستحيلا.

[1] أمال باب، سعايدية صحراء، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)"**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص 57.

خلاصة الفصل:

ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، وفي هذا الصدد حاولنا الإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع وتوصلنا في هذا الفصل إلى معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات والمكونات التي يشملها وكذا العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ومعنى التوازن والاختلال فيه من خلال معرفة أسبابه وأنواعه وطرق تصحيحه.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

المبحث الأول: **خصائص الاقتصاد الجزائري.**

المبحث الثاني: **تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة** (2000-2019).

تمهيد:

تبدو المحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية الخارجية مهمة جدا، خاصة بالنسبة للاقتصادات المنفتحة على الاقتصاد العالمي، وهذا ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية مما يستدعي منها انتهاج سياسات اقتصادية كفيلة بالمحافظة على استقرار وضعية ميزان المدفوعات.

والجزائر من الدول التي عرفت أوضاعا اقتصادية حادة تميزت بضعف النمو الاقتصادي وإخلال التوازنات الداخلية والخارجية والعجز عن سداد خدمات الديون ومعدلات التضخم العالية، وتبعا لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خصوصا.

لذلك سوف نتطرق في هذا المحور إلى عرض أهم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2019)، ودور هاته الإصلاحات في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019).

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على استقلالها إلى تحقيق هدف التنمية والنمو وذلك من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية، والتي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق بغية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري باعتباره من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يضمن التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

لم تتوقف الجزائر على مواصلة مسيرتها التنموية عند الإصلاحات الاقتصادية الكبرى من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني من جديد، و إنما واصلت في تكريس جهودها لذلك من أجل القضاء على البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي و تحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى، وتتلخص هذه المجهودات في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) الذي يعتبر برنامجا تكميليا لدعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة الممتدة بين (2010-2014)، وأخيرا برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019).

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

في أفريل2001 تم الإعلان عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية هو برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي حددت مدته بثلاث سنوات بهدف إنعاش المحيط الاقتصادي، لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة الموفرة لمناصب الشغل، والحد من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيض تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في دفع جديد للاقتصاد واستدامة التوازنات المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وسخر له غلاف مالي استهلك 6.9 مليار دولار تعادل 525 مليار دينار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم قبل اقراره والذي قدر بـــ 11.9 مليار دولار.[1]

ويمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل المواليين.

[1] طارق قندوز وآخرون، **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم**، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد 07، جامعة وهران1، 2017، ص 194.

الجدول رقم (02): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات/السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحر	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المرجع السابق، ص194.

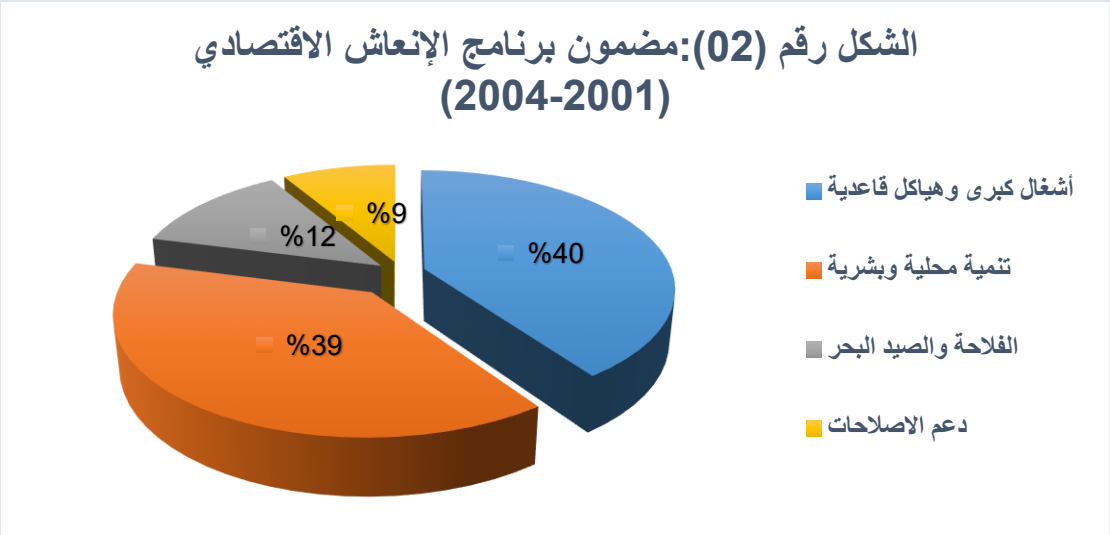

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) نلاحظ:

1-قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: فقد خص بأكبر نسبة حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـــ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في التسعينات من القرن

العشرين، ويتمحور قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية حول ثلاث مجالات أساسية تتمثل في التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا وكذا قطاعي السكن والبناء الحضري.

2-قطاع التنمية المحلية والبشرية: فلقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة لهذا القطاع 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، ويتضمن هذا القسم كل من التنمية المحلية، الشغل والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى التنمية البشرية.

3-قطاع الفلاحة والصيد البحري: يمكن القول أن هذا القطاع لم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث يمكن تقسيمه إلى قسمين:

أولا: قطاع الفلاحة: إن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA " وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش الذي يعرفه الوسط الريفي، وقد بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع حوالي 55.9 مليار دج مسجل بعنوان عدة صناديق خصصت أكبر حصة منه لفائدة "FNDR" الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

ثانيا: قطاع الصيد البحري والموارد المائية: إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر (امتداد الشواطئ على طول مسافة 1200 كم) تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة وموردا هاما للثروة.

حيث أن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى تطوير الصيد البحري وتربية المائيات، خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة أو غير مباشرة) وتحسين القدرة الشرائية، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4-قطاع دعم الإصلاحات: فيما يخص هذا القطاع فقد تم تخصيص مبلغ يقدر بـــ 45 مليار دج، أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار والإنتاج والمنافسة، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فيلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.9 مليار دج وذلك على التوالي، أي بنسبة 39.07%، 35.36%، 21.67%، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحظى إلا بـــ 20.5 مليار دج أي ما يعادل نسبة 3.9%، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بهدف تحسين الظروف المعيشية والتي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.[1]

تمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم النمو حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية:[2]

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.
- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية.
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج. وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2005-2009، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث

[1] حوحو فطوم، عيساوي سهام، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، 2018، ص18.

[2] حاكمي بوفحص، بوشلاغم نورالدين، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي خلال الفترة 2001-2015**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، جامعة وهران2، الجزائر، 2020، ص41.

التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة. [1]

قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمسة قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (03): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: المرجع السابق، ص45.

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، 2020، ص44.

الشكل رقم (03): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)

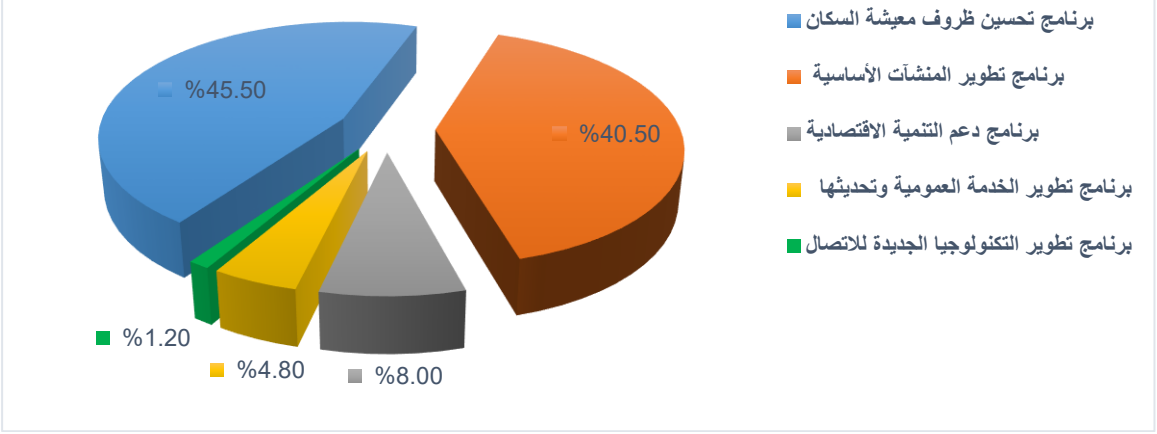

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) نلاحظ أن أهداف هذا البرنامج تتمثل في النقاط التالية:

1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** حيث يهيمن على أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو 45.5%، و بمبلغ أكبر بكثير من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث حظي قطاع السكن بالأولية بمبلغ ضخم يقدر بـــ555 مليار دج، يليه قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني بمبلغ يقدر بـــ399.5 مليار دج، ثم برامج تنمية الهضاب العليا والجنوب بمبلغ 250 مليار دج، إضافة إلى دعم تزويد السكان بالماء والغاز والكهرباء بمبلغ 192.5 مليار دج، كما تم دعم قطاعات أخرى ضمن هدف تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 311.5 مليار دج.

اهتمت السلطات العمومية بمجال تحسين مستوى معيشة السكان، كتكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج التنمية البشرية والمحلية، والذي يعتبر (تحسين ظروف المعيشة) عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي.

فتوفير السكن وبناء المنشآت التعليمية المختلفة من مدارس وجامعات ومعاهد ودعم المشاريع المتعلقة بتوفير المياه والكهرباء والغاز كلها سياسات تهدف إلى ترقية المستوى المعيشي للمواطن، من خلال الرقي بمستواه التعليمي، ومحاولة حل أهم المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري كمشكل السكن، ونقص الخدمات (مياه، غاز، كهرباء...)، ومحاولة القضاء على عدم التوازن الجهوي بين مناطق الجزائر لرفع مستوى معيشة سكان مناطق الجنوب و الهضاب العليا، ودعم التنمية المحلية وكل هذه

السياسات تهدف إلى الرقي بالمورد البشري من جهة، ودعم المنشآت القاعدية من جهة أخرى في إطار إعادة إعمار الجزائر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- **برنامج تطوير المنشآت الأساسية:** حظي مجال تطوير المنشآت الأساسية أو الهياكل القاعدية بمبلغ ضخم قدر بـــ 1703.1 مليار دج، أي ما يعادل 40.5% من المبلغ الكلي للبرنامج، وقد تم إعطاء الأولوية فيه لقطاع الأشغال العمومية و النقل بنسبة 76.33% من المبلغ الكلي المخصص لتطوير الهياكل القاعدية، يليه قطاع المياه (393 مليار دج) والتهيئة العمرانية (10.15 مليار دج)، ويعود اهتمام الدولة بقطاع الأشغال العمومية و النقل لأهميته الكبيرة في توفير شبكة الطرقات التي تساهم في تنشيط حركية التجارة ونقل السلع و تشجيع استقطاب المستثمرين، فمجال تنمية المنشآت القاعدية يمثل حجر الأساس في بناء التنمية الاقتصادية.

3- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** خصص له مبلغ 337.2 مليار دج، أي ما يعادل 8% من المبلغ الكلي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد تم تقسيم برنامج دعم التنمية الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات، تم إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بمبلغ 312 مليار دج، في حين تم تخصيص مبلغ 18 مليار دج لقطاع الصناعة وترقية الاستثمار ومبلغ 7.2 مليار دج لقطاع السياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف، وقد ركزت الدولة الجزائرية على دعم قطاع الفلاحة على حساب قطاع الصناعة، الذي خصص له سوى 5.33% من المبلغ الكلي المخصص لدعم التنمية الاقتصادية.

4- **برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** اهتمت الحكومة بتطوير الخدمة العمومية لمختلف الإدارات، كقطاع العدالة وعصرنتها، وقطاع المالية والتجارة وقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وغيرها من الإدارات التي تقدم خدمة عمومية للمواطن، وهذا بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة، وتقريب الإدارة من المواطن، وقد خصص له البرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ قدره 203.9 مليار دج ما يعادل 4.8% من مجموع المبلغ الإجمالي البرنامج.

وقد استفاد قطاع العدالة ضمن هذا البرنامج لإنجاز 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة، إضافة إلى 51 مؤسسة عقابية ومركز البحث في علم الإجرام، و5 مراكز أرشيف، أما قطاع الداخلية فقد تم تخصيص برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، إضافة إلى إنجاز مخابر لمراقبة النوعية وإنجاز مقرات لتفتيش النوعية في الحدود.

5- **برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال:** تم تخصيص مبلغ 50 مليار دج (1.2% من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي) لترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خاصة وأن العالم اليوم يشهد تزايد الاعتماد على الإنترنت واقتصاد المعرفة، كشكل جديد للتطور الاقتصادي والمالي في العالم.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014.

ولقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي كان على السلطات العمومية انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة. وبالتالي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة 2005-2009.

إن الهدف الرئيسي من كل البرامج التنموية السابقة، هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، من خلال الرفع من المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، محاولة الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي، إنعاش الفلاحة، خفض فاتورة الواردات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من الأهداف الأساسية. وجاء البرنامج الخماسي في نفس الإطار مع ميزة خاصة تتمثل في غلافه المالي الاستثنائي، والذي يقدر بـــ 286 مليار دولار أو ما يمثل 21214 مليار دج، والذي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن.[1]

ولقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية _البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا_**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، الجزائر، 2015، ص95.

[2] تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص61.

ويمكن توضيح مضمون هذا البرنامج من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (04): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: المرجع السابق، ص97.

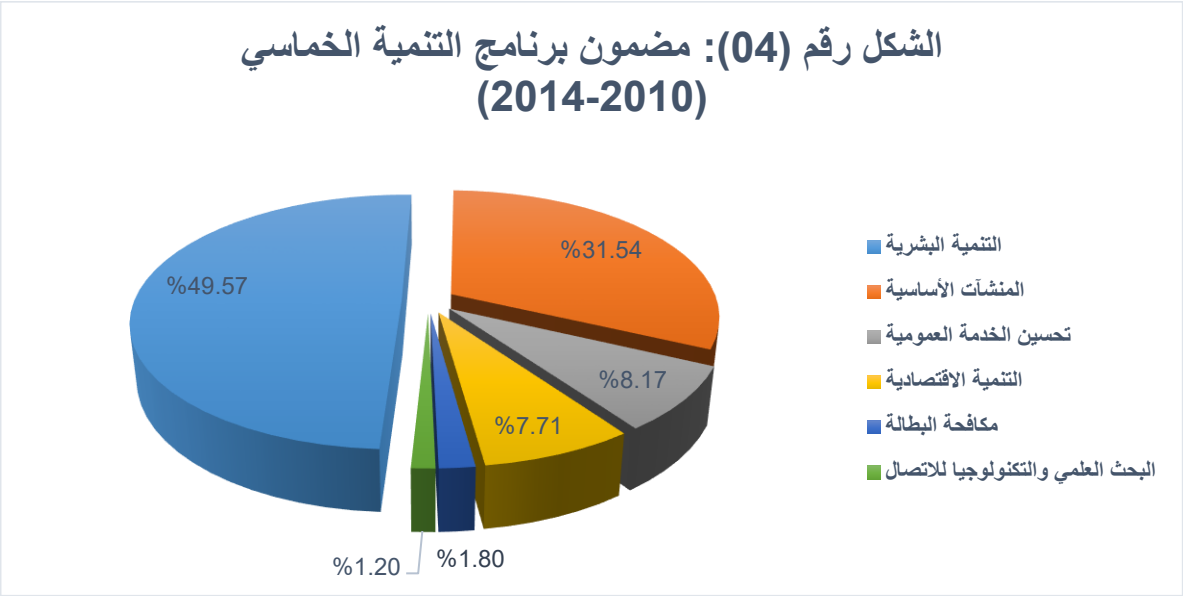

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية:

1- **دعم التنمية البشرية:** وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة (2010-2014) أي ما يعادل 10122 مليار دج، وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعاذ على إثر المأساة الوطنية.

حيث خصص هذا البرنامج 49.5% من موارده المالية لتحسين تنمية الموارد البشرية من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (1000 إكمالية، 850 ثانوية).
- ما يقارب 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، 400.000 غرفة لإيواء الطلبة.
- أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- أكثر من 1500 هياكل طبية (172 مستشفى، 45 مركبات متخصصة، 377 مستوصف، 70 مؤسسة صحية للمعوقين).
- 2 مليون مسكن، 1.2 مليون منهم ستوزع خلال الخطة الخماسية.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار الشباب.

2- **تطوير المنشآت الأساسية:** خصص البرنامج الخماسي (2010-2014) حوالي 31.5% من موارده الإجمالية بغية تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، في جميع الإدارات والمصالح التابعة للدولة، كما خصص البرنامج الخماسي 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لتهيئة الطرق، والسكك الحديدية، وأكثر من 2800 مليار دج مخصص لقطاع النقل لتحسين النقل الحضري، وإنجاز الترمواي في 14 ولاية، وتحسين هياكل المطارات، بالإضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية، وتحسين الخدمة العمومية في الإدارات مثل الجماعات المحلية ومصالح العدالة ...إلخ.

3- **تحسين الخدمة العمومية:** استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات، 103 مقرات للدوائر، و06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصا لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة.

أما قطاع المالية فخصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و70 هيكل للخزينة و50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي. بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة، أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4- **دعم التنمية الاقتصادية:** خصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

- أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.
- أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.
- حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.
- حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.
- حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

5- **مكافحة البطالة:** رصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل، و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، و130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6- **البحث العلمي والتكنولوجيا للاتصال:** استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي، و50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي (2010-2014)، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي

محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما:

- وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة.
- إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

رابعا: برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019):

جاء هذا البرنامج في إطار الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير الاقتصاد الأخضر وتقليص معدلات البطالة، من أجل دعم مسيرة النمو والتنمية، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقارب 262 مليار دولار، على الرغم من تراجع أسعار المحروقات بدء من سنة 2015، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط 49.5 دولار بعدما كان يبلغ 96.3 دولار عام 2014، لكن طموح الدولة لتحقيق معدل نمو يقارب 7% جعلها تواصل مسيرتها وضخها للأموال من أجل تنويع وتطوير الاقتصاد وقد تبلورت أهداف هذا البرنامج فيما يلي:[1]

- العمل على تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- استحداث مناصب الشغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي يقدربـــ7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي وأجنبي.

[1] فتيحة بروبة وآخرون، **دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور "معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019"**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، الجزائر، 2019، ص110.

ترى الدولة في الخطة الخماسية (2015-2019) وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وخلق فرصا للشغل ودعم النمو الاقتصادي بتنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة لأنها تشجع على القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر كالفلاحة والصناعة والسياحة وتثمين النفايات، حيث تواصل الحكومة مشاريعها الاستثمارية بإنجاز 04 قطاعات بحرية جديدة و إنجاز موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والمسافرين، وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران الوطني من خلال استلام 16 طائرة جديدة....إلخ، وأكدت على تعزيز الاستثمار في ثلاث قطاعات كبرى كما سبق الذكر وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية.

حيث تسعى الجزائر حاليا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة واحتواء لكل شرائح المجتمع، ويرى خبراء صندوق النقد الدولي أن المزيج الجديد من السياسات قصيرة الأجل ينطوي على مخاطر و قد يعوق التوصل إلى هذه الأهداف، فمن المحتمل أن تؤدي السياسات الجديدة إلى تفاقم الاختلالات وزيادة الضغوط التضخمية، ونتيجة لذلك قد لا تصبح البيئة الاقتصادية مساعدة للإصلاحات وتنمية القطاع الخاص، وينبغي أن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات بحواجز غير جمركية تشويهية.

وأخيرا ومن خلال ما سبق ذكره، نوضح من خلال الشكل التالي المخصصات المالية للبرامج التنموية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (05): البرامج التنموية الاقتصادية الجزائرية للفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دولار

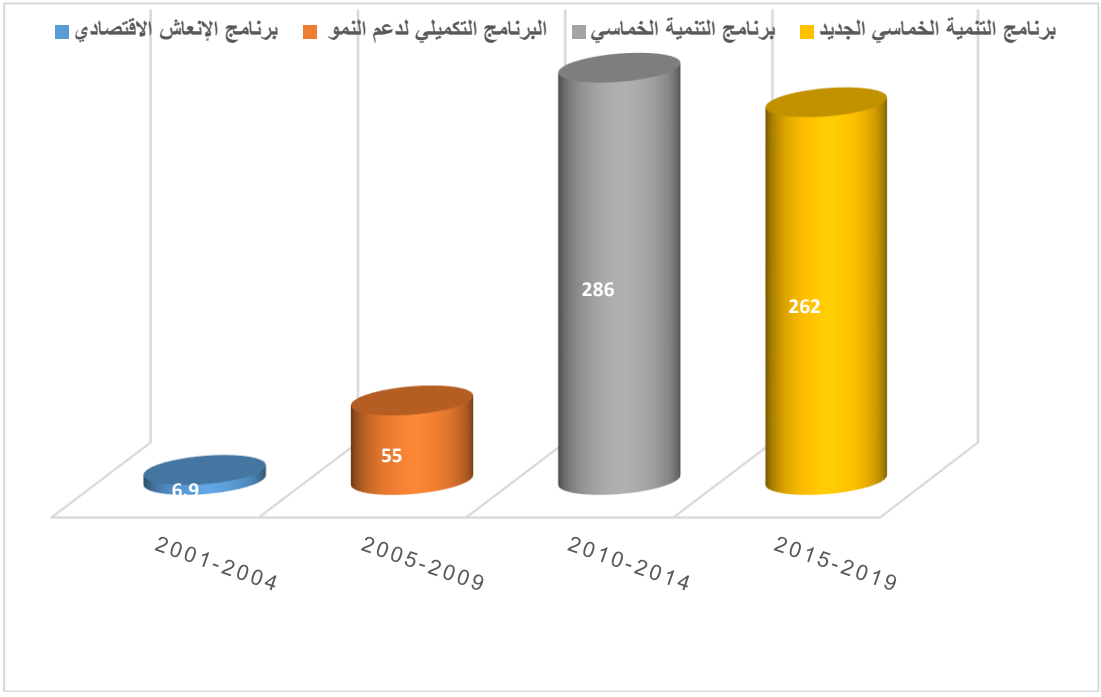

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات المتداولة.

المطلب الثاني: خصاص ميزان المدفوعات الجزائري

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات تؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري[1] .

من خلال ما سبق ذكره تبرز لنا الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو ناتج على العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية الغير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:[2]

أولا: عدم استقرار أسعار الصادرات:

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب، بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير، كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا التأثير من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس أموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج رؤوس أموال للاستثمار في الخارج في فترة ما دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

---

[1] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص179.

[2] العربي سواكر، **واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص42.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

حيث تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض الدول البترولية ومنها الجزائر إلى صدمات إيجابية وسلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، الشيء الذي يؤثر بصفة مباشرة على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وهذه الوضعية تعزز وترسخ تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات الذي يعتمد في إنتاجه ومداخيله على متغيرات خارجية أكثر منها داخلية، متمثلة في الطلب العالمي والأسعار، وهذا بدوره يجعل الاقتصاد معرضا لهزات عنيفة نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط أو هبوط أسعاره إلى مستويات قياسية كما حدث سنة 1986.

ورغم بعض الآثار الجانبية الإيجابية لارتفاع أسعار البترول على تمويل برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، إلا أن الاعتماد على مداخيل المحروقات أضعف الدوافع نحو تطوير نشاطات منتجة للثروة والقيمة المضافة وتكون مصدرا للعملة الأجنبية، كما قلل من أهمية تطوير إيرادات أخرى للميزانية غير إيرادات الجباية البترولية. وهو الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط.

ثانيا: انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي لبلد ما بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، ولكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى (أي نقدا وليس مقايضة)، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها.[1]

[1] حداد بسطالي، **استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي" دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2010 "**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2012-2013، ص ص4-5.

ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي (Px/Pm) للدول النامية فيما يلي: [1]

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي من خلاله يتم استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال والتقليد، وهي الأساليب التي انتهجتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

ثالثا: ضعف القاعدة الإنتاجية:

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما سبق الإشارة إلى ذلك، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.[2]

---

[1] أمين غوبال، **أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص ص95-96.

[2] جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص 230.

وفي هذا السياق نشير إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي:[1]

- قدرات إنتاجية عالية غير مستغلة بشكل كبير، نظير عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية للقواعد التنافسية في السوق.
- ضعف نوعية المنتجات الصناعية وهذا بسبب مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات.
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتوجات وبتحقيق جودة الأداء.
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

ويعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.

حيث يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك والزجاج والألمنيوم والمشروبات وصناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 4% من مجموع الصادرات.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الإلكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط، أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة، وتمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية.[2]

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية على سبيل المثال: تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.[3]

---

[1] وفاء رمضاني، حياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر، 2019، ص 60.

[2] سلامة وفاء، ولهة وردة، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، الجزائر، 2018، ص 144.

[3] كيفاني شهيدة، **دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر(1990-2016)"**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2020، ص109.

رغم توفر مقومات نجاح القطاع الفلاحي في الجزائر من كبر في المساحة الزراعية التي تمثل 17% من المساحة الإجمالية، توفر السدود التي يقدر عددها بـــ 55 سدا، الدعم الحكومي الذي يقدر بعشرات المليارات من الدينارات سنويا، إلا أن الإنتاج الزراعي ضعيف ولا يلبي الاحتياجات الوطنية وهذا بسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها عموما. ويمكن القول أن القطاع الفلاحي الجزائري يمتاز بالخصائص التالية:[1]

- مساحة كبيرة غير مستغلة.
- استعمال آلات قديمة وعدم القدرة على تحديثها.
- ضعف استخدام الأسمدة، المخصبات والمبيدات.
- الاعتماد على الخارج في التموين بالبذور، الأسمدة والأعلاف.
- عدم التنسيق بين مراكز البحث الزراعية والمزارعين.
- ملكية صغيرة للمزارع وغياب ثقافة استثمار فعلية.
- العجز عن تلبية الطلب المحلية وضعف المساهمة في قطاع التصدير.
- عدم تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية مقارنة بمنتجات البلدان المجاورة.

من خلال ما سبق ذكره، يظهر جليا أن الزراعة في الجزائر مازالت تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بسبب تدني الأجور، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي.

[1] ناجي بن حسين، بوبكر صابة، **جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، الجزائر، 2013، ص 182.

المبحث الثاني: تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2000-2019، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الحسابين الرئيسيين لميزان المدفوعات، الحساب الجاري وحساب العمليات الرأسمالية.

المطلب الأول: تطور الميزان الجاري

يشمل الحساب الجاري والذي يدعى أيضا بحساب العمليات الجارية، مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين، كما يشمل كذلك تدفقات مداخيل عوامل الإنتاج والتحويلات، وبالتالي فهو يعكس حجم العلاقات التجارية للبلد مع بقية العالم. ويعتبر الحساب الجاري من أهم عناصر ميزان المدفوعات، وخاصة لدى البلدان النامية وبالخصوص تلك المصدرة للنفط والمعادن، وهذا نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول، وعليه يعتبر هذا الجزء من العوامل التي تدخل في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إن ارتفاع حصيلة الصادرات تؤدي إلى زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات، وكذا القدرات الاستثمارية للاقتصاد الوطني.

إن رصيد ميزان العمليات الجارية هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجما كبيرا نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولتعلقها بالدخل الوطني، أي كل ما أنفق أو أستهلك أو أنتج. وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوبا بتغير في الإنتاج وبالتالي التشغيل.[1]

حيث سنقوم داخل هذا الحساب بعرض مختلف التطورات الحاصلة لفروعه الرئيسية في الجزائر والمتمثلة أساسا في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، ميزان دخل العوامل والتحويلات الصافية، والتطرق أخيرا إلى رصيده الإجمالي.

أولا: الميزان التجاري:

نوضح من خلال الجدول والشكل التاليين تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر والذي يمثل الفرق بين صادرات الدولة وارداتها.

[1] عبد الوهاب زنقيله، محمد براهيم مادي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1986-2018)**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2020، ص404.

الجدول رقم (05): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22031	9173	12858
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46495	20357	26138
2006	54792	21456	33336
2007	60916	27631	33285
2008	79146	39479	39667
2009	45477	39297	15180
2010	57762	40212	17550
2011	73802	47300	26502
2012	72620	50376	22244
2013	65823	54903	10920
2014	61172	58330	2842
2015	35138	51646	-16508
2016	29698	46727	-17029
2017	34569	48980	-14411
2018	41113	48573	-7460
2019	34994	44632	-9638

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2008، ديسمبر 2012، جوان 2015، ديسمبر 2018، مارس 2020، ص 28، نقلا عن:

الموقع الإلكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (06): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)

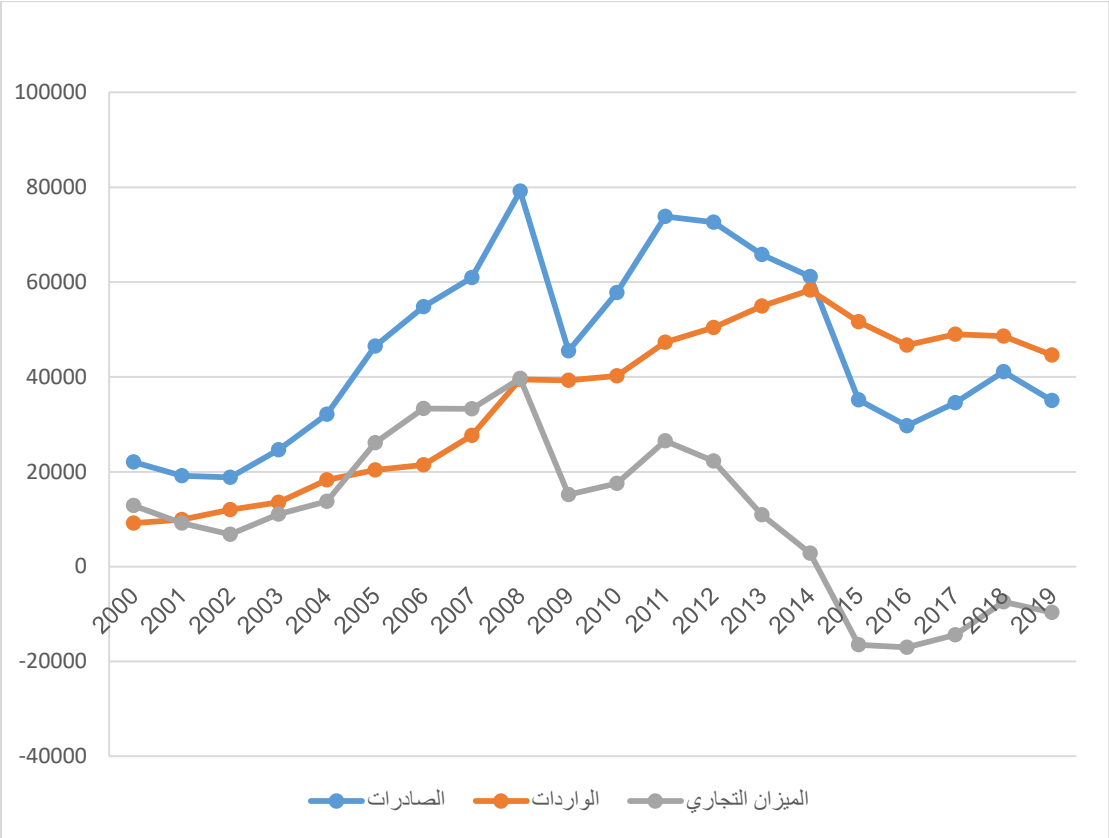

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (06) نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضا خلال سنة 2000 حيث بلغ 12858 مليون دولار وهو ما يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع قيمة الواردات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات أي الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وخلال فترة (2000-2001) نلاحظ تراجع رصيد الميزان التجاري إلى 9192 والسبب في ذلك هو انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات تحت تأثير انخفاض أسعار النفط.

وخلال فترة (2003-2008) عاود رصيد الميزان التجاري الارتفاع من جديد حيث انتقل من 11078 مليون دولار سنة 2003 إلى 39667 مليون دولار سنة 2008، وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة (2000-2019)، وهذا بسبب ارتفاع الفرق بين قيمة الصادرات والواردات حيث أصبحت قيمة صادرات الجزائر أكبر من وارداتها، وذلك راجع لارتفاع أسعار المحروقات.

من ناحية أخرى شهدت الواردات ارتفاعا متصاعدا منذ سنة 2000 إلى 2008، ويرجع هذا التزايد في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنوات، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار

برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة في الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي.

وخلال سنة 2009 نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري (15180 مليون دولار) مقارنة بما كان عليه سنة 2008 (39667 مليون دولار)، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، و المتمثلة في انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري تأثيرا مزدوجا، من خلال التأثير على حجم الصادرات النفطية، والتأثير أيضا على الأسعار العالمية (انخفاض أسعار النفط في حدود 40-50 دولار للبرميل) في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب، والتي أثرت على كميات صادرات المحروقات، حيث انخفضت الصادرات مقارنة بالواردات وهو ما أثر على الميزان التجاري. ليرتفع من جديد سنتي (2010-2011) على التوالي، قبل أن يدخل في مرحلة انخفاض وتراجع مستمر خلال الفترة (2012-2014)، حيث انخفض من ما قيمته 22244 مليون دولار سنة 2012 إلى 2842 مليون دولار سنة 2014، ويعود هذا الوضع إلى تأثير الأزمة النفطية 2014 الحادة وانهيار أسعار النفط مسببا ذلك تراجع حجم صادرات المحروقات و استمرار ارتفاع في حجم الواردات خلال هذه الفترة وذلك نتيجة استمرار السياسة التوسعية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الميزان التجاري، ونفس الوضع تواصل خلال السنوات الأخيرة للدراسة، حيث تراجع رصيد الميزان التجاري وسجل عجزا خلال سنوات 2015،2016،2017،2018،2019 على التوالي، أين سجل أعلى عجز سنة 2016 بقيمة قدرها 17029- مليون دولار، وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات و تفوقها على الصادرات الجزائرية والتي تأثرت بصفة كبيرة بانخفاض أسعار النفط، فالفترة (2015-2019) شهدت تراجع في إجمالي الصادرات وخاصة المحروقات وذلك لأسباب خارجية لا يمكن التحكم فيها (تقلبات أسعار النفط) نتج عنه تسجيل عجز في الميزان التجاري، مما أدى إلى قيام الجهات المعنية بتسقيف فاتورة الواردات كإجراء داخلي يمكن التحكم فيه وترشيد الإنفاق إضافة إلى إجراءات تخفيض العملة.

وعلى العموم عرفت الجزائر وبداية من سنة 2000 تحسنا ملحوظا واستقرارا في وضعية الاقتصاد مقارنة لما كانت عليه سابقا نتيجة الأزمات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد على وضعية الميزان التجاري باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني سواء في جانب الواردات أو جانب الصادرات وبالتالي فأي صدمة نفطية قد تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري وهذا ما أكدته الأزمة النفطية سنة 2014، حيث يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري الجزائري مر بوضعيتين مختلفتين خلال فترة الدراسة، في صورة فائض سنوات (2000-2014) والذي تراوح بين الارتفاع والانخفاض، في حين سجلت الفترة (2015-2019) عجزا في الميزان التجاري مع سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحرير قطاع التجارة الخارجية، إذ يبقى المحدد الرئيسي لهذه الوضعية (الفائض والعجز) هو تقلبات أسعار النفط الذي تحدده عوامل خارجية.

ثانيا: ميزان الخدمات:

يتعلق هذا الحساب بجميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (06): تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تطور رصيد ميزان الخدمات	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,2	-3,99	-7,58	-8,69
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
تطور رصيد ميزان الخدمات	-8,33	-8,81	-7,13	-7	-8,14	-7,52	-7,34	-8,01	-8,22	-6,26

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية من مارس 2001 إلى مارس 2020، ص 15.

نقلا عن:

الموقع الإلكتروني: http://www.bank.of.algeria.dz/bulletin statistique.htm

الشكل رقم (07): تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2000-2019)

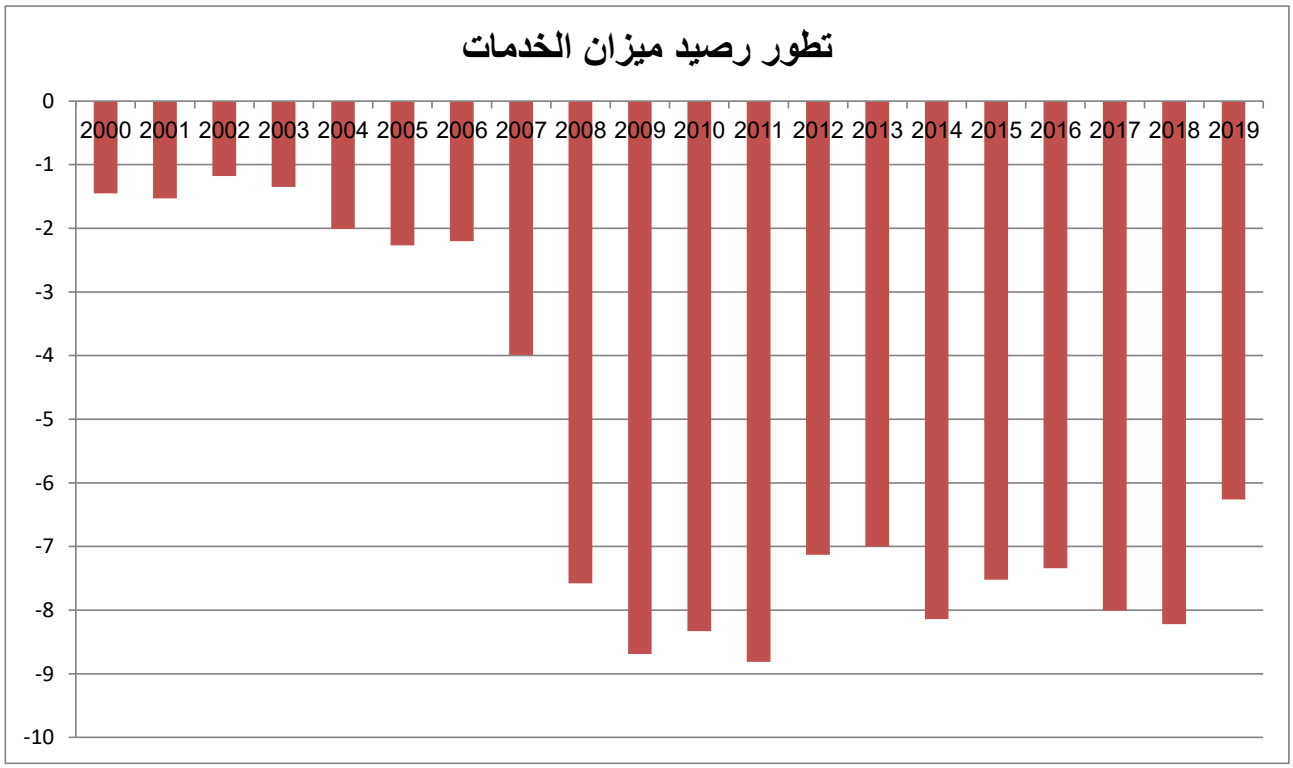

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (07) نلاحظ أن ميزان الخدمات عرف طيلة فترة الدراسة رصيدا سالبا بمعنى عجز دائم ومستمر، وذلك بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات إلا أن ذلك لم يمكن من تغطية الواردات من الخدمات مما أدى إلى تحقيق العجز.

حيث كان أكبر عجز سنة 2011 بحوالي 8.81-مليار دولار، ولعل ما يفسر هذا العجز هو تدهور قطاع السياحة باعتباره مصدرا هاما للعملات الصعبة ومجالا كبيرا لتشغيل اليد العاملة وبالتالي زيادة في الدخل الوطني، إذ تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، وبالرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع إلا أن الجزائر لا تزال تراهن على عائدات النفط والمحروقات والذي تتراجع أسعاره يوما بعد آخر في الأسواق العالمية، لذلك لا يزال هذا القطاع معطل ويحتاج للمزيد من الاستثمارات الأجنبية وإلى الشراكة لجلب السواح وبعثه كبديل في خلق الثروة وامتصاص البطالة. بالإضافة إلى حاجة البلد إلى الخدمات خاصة في مجال الشحن والتأمين، وهذا دليل على ضعف ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري الذي لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال.

ثالثا: ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية:

1-ميزان دخل العوامل:

يهتم هذا الجزء من الحساب الجاري بكل العمليات التي تخص مداخيل عوامل الإنتاج (أي العمل ورأس المال)، بالإضافة إلى عائدات الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرهما من الأصول وفوائد الدين الخارجي. ويوضح الجدول والشكل المواليين تطور رصيد دخل العوامل في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (07): تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تطور رصيد دخل العوامل صافي	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60	-5.08	-4.52	-1.83	-1.26	-1.31
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
تطور رصيد دخل العوامل صافي	-0.37	-2.04	-3.91	-4.52	-4.81	-4.45	-1.57	-2.59	-4.42	-4.21

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية من 2001 إلى 2020.

الشكل رقم (08): تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2000-2019)

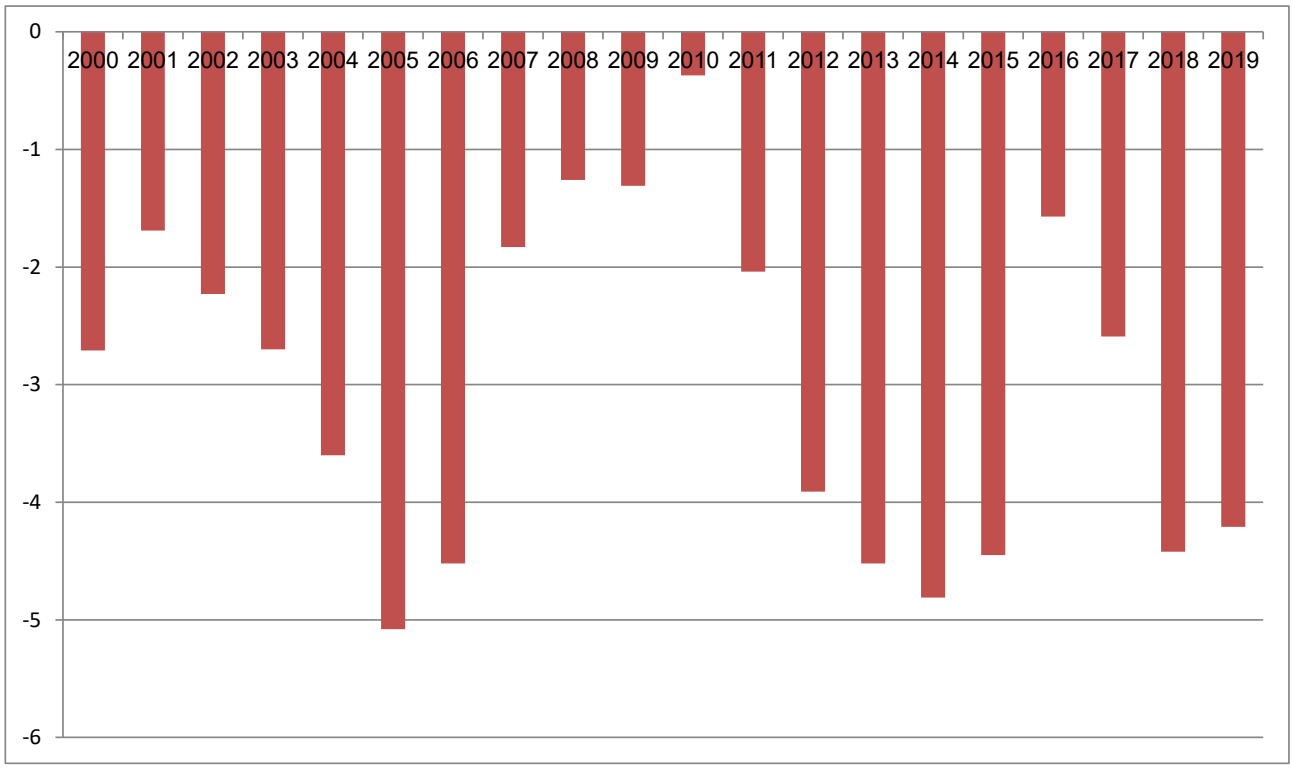

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07).

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (08) نلاحظ أن رصيد دخل العوامل قد ظل يعاني من رصيد سالب ومستمر من سنة إلى أخرى، ويمكن أن يرجع العجز في حساب الدخل إلى استمرار الأرباح التي يتم تحويلها إلى الخارج لصالح الشركاء الأجانب لمؤسسة سوناطراك (الشركات الأجنبية) والتي تعتبر عصب الاقتصاد الجزائري.

2-ميزان التحويلات الجارية:

يوضح الجدول والشكل المواليين تطور رصيد ميزان التحويلات الجارية والتي تتعلق بتحويلات المغتربين المقيمين في الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين داخل البلد.

الجدول رقم (08): تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,77	2,63
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية	2.65	2,65	3,17	2,79	3,22	2,77	2,82	2,94	3,39	3,00

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية منذ مارس 2001 حتى مارس 2020.

الشكل رقم (09): تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية للفترة (2000-2019)

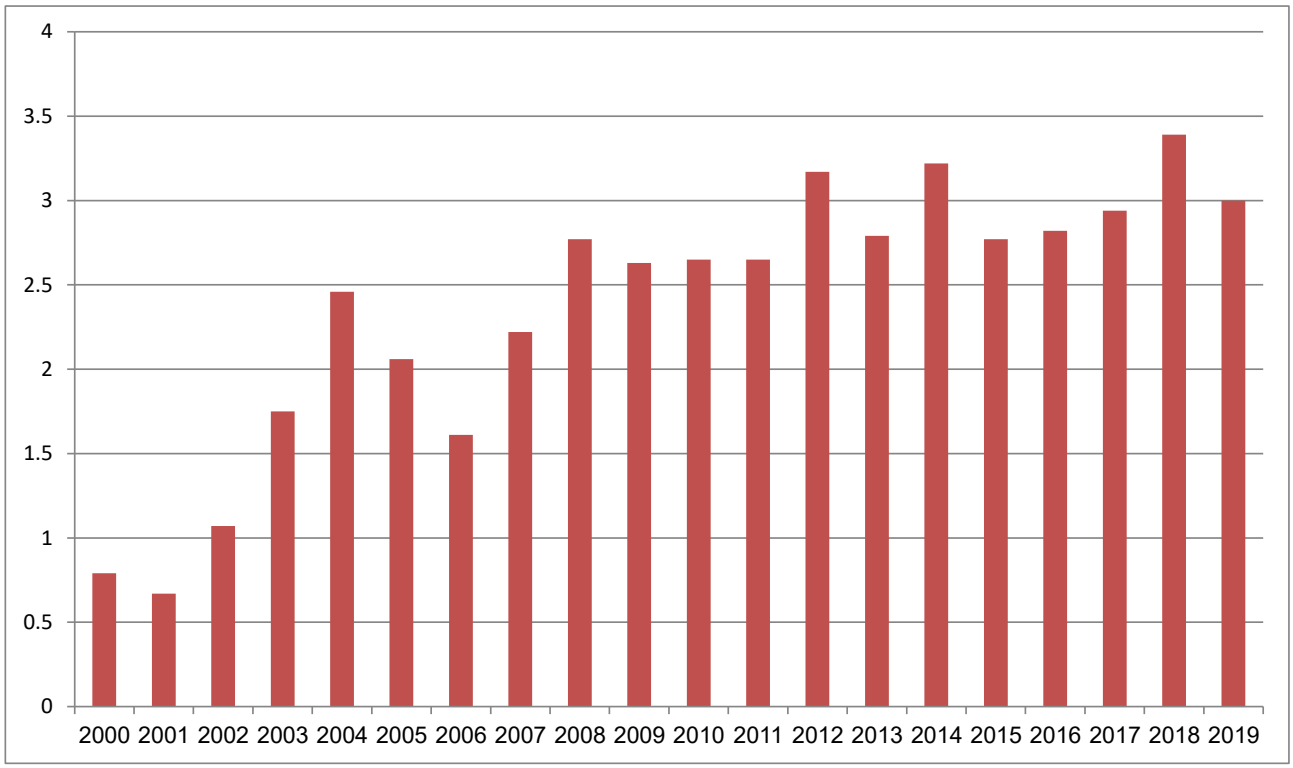

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال بيانات الجدول رقم (08) والشكل رقم (09) نلاحظ أن ميزان التحويلات عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة، حيث عرف أعلى قيمة له سنة 2018 بمقدار 3.39 مليار دولار، وأقل قيمة له سنة 2001 بمقدار 0.67 مليار دولار.

والتذبذب الحاصل في رصيد حساب التحويلات هو نتيجة تغير قيمة الأورو مقابل الدولار، حيث أن أغلب التحويلات في الجزائر هي تحويلات المهاجرين والتي تكون مقيمة بالأورو، وبالتالي فتدهور الأورو أو ارتفاعه سيؤثر على رصيد ميزان التحويلات.

رابعا: الميزان الجاري الكلي:

تعتبر التغيرات التي تحصل في رصيد الحساب الجاري نتيجة تأثره بتغير أحد مكوناته والمتمثلة في كل من الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان دخل العوامل والتحويلات. وهو ما سوف نوضحه من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (09): تطور رصيد الميزان الجاري الكلي خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تطور رصيد الميزان الجاري الكلي	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,59	34,45	0,41
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
تطور رصيد الميزان الجاري الكلي	12,16	17,77	12,30	1,00	-9,28	-27,29	-26,22	-22,06	-16,71	-17,11

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية من 2001 إلى 2020.

الشكل رقم (10): تطور رصيد الميزان الجاري الكلي خلال الفترة (2000-2019)

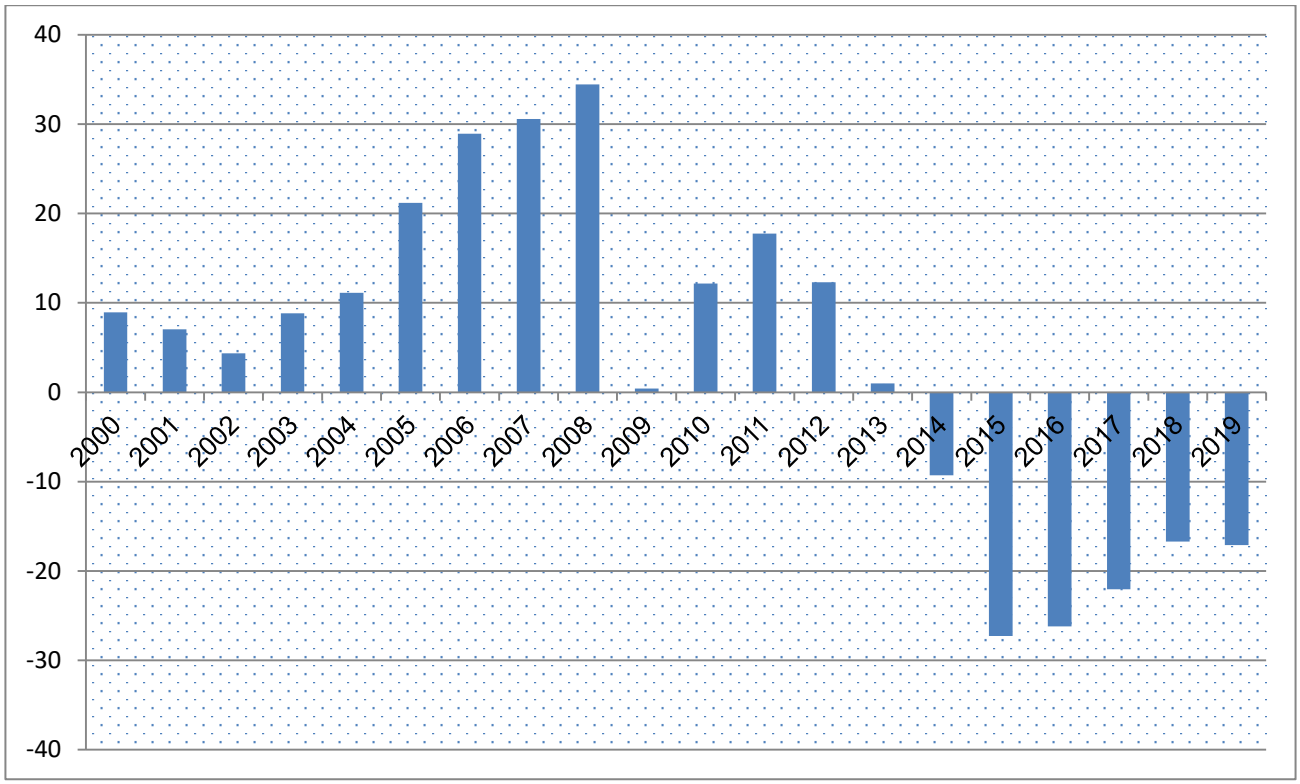

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال الجدول رقم (09) و الشكل رقم (10) نلاحظ أن رصيد الميزان الجاري الكلي سجل طيلة الفترة (2000-2013) فائض بقيم متذبذبة، حيث سجل سنة 2008 أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة و المقدرة بـــ 34,45 مليار دولار وهذا نتيجة للتغيرات التي حدثت في رصيد الميزان التجاري، بسبب تزايد مداخيل صادرات المحروقات، والتي نجمت عن الارتفاع المتزايد لسعر البترول حيث بلغ سنة 2008 متوسط قدر بـــ 94.50 دولار للبرميل، وهو ما أثر بصفة مباشرة على رصيد الحساب الجاري نتيجة للحجم الضعيف لحسابي الخدمات والعوامل في تشكيل الحساب الجاري، لينخفض بعدها مباشرة سنة 2009 ويقتصر رصيده على 0.41 مليار دولار مقابل نحو 34.45 مليار دولار في عام 2008. إن تدهور وضع رصيد الحساب الجاري خلال سنة 2009 جاء إثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية وجاء هذا الانخفاض أساسا جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية.

وقد انعكست حالة الانتعاش التي عرفها الميزان التجاري خلال سنتي 2010 و2011 بالإيجاب على رصيد الحساب الجاري، الذي شهد هو الآخر نموا معتبرا خلال هذه الفترة بحيث ارتفع رصيده من 0.41 مليار دولار سنة 2009 إلى 17.77 مليار دولار سنة 2011، قبل أن يشهد تدهور وانخفاضا بداية من سنة

2012 ويصل إلى عجز بلغ أقصاه سنة 2015 بـــ27.29 مليار دولار، والناتج أساسا عن الأزمة البترولية التي شهدها العالم آنذاك حيث انخفض سعر البترول خلال سنتين فقط بما يفوق 50% من سعره وذلك من 105.9 سنة 2013 إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015، مما تسبب في صعوبات مالية للسلطات الجزائرية.

واستمر العجز خلال السنوات الموالية بسبب التراجع المتزايد لأسعار النفط، إلى جانب مستويات مرتفعة من الواردات، وذلك رغم التحسن الطفيف لهذه الواردات، كما سمح التحسن النسبي لأسعار البترول (20 بالمائة سنة 2017) بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، بتقليص عجز الحساب الجاري إلى أن بلغ 16.71 و 17.11 مليار دولار كعجز سنتي 2018 و 2019 على الترتيب، وما ساهم في هذا العجز خلال الست سنوات الأخيرة هو عجز مختلف أرصدة الحساب الجاري، عدا بند صافي التحويلات الجارية الذي عرف فائضا خلال هذه الفترة، والذي نجم أساسا عن تحويلات معاشات التقاعد من منطقة الأورو في ضل تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار.

المطلب الثاني: تطور ميزان العمليات الرأسمالية

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال. والجدول والشكل المواليين يبينان تطور ميزان رأس المال في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (10): تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار المباشر الصافي	رؤوس الأموال الرسمية	رصيد حساب رأس المال
2000	0,42	-1,96	-1,36
2001	1,18	-1,99	-0,87
2002	0,97	-1,32	-0,71
2003	0,62	-1,38	-0,37
2004	0,62	-2,23	-1,87
2005	1,06	-3,05	-4,24
2006	1,76	-11,89	-11,22
2007	1,35	-0,77	-1,08
2008	2,28	-0,43	2,54
2009	2,54	1,30	3,45
2010	3,47	0,44	3,42
2011	2,04	-1,08	2,38
2012	1,52	-0,62	-0,24
2013	1,96	-0,38	-0,87
2014	1,53	0,52	3,40
2015	-0,69	-0,46	-0,25
2016	1,59	0,64	0,19
2017	1.24	-0,07	0,31
2018	0,59	0,15	0,89
2019	1.30	-0,07	0,18

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2008، ديسمبر 2012، جوان 2015، ديسمبر 2018، مارس 2020، ص 15.

الشكل رقم(11): تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2019)

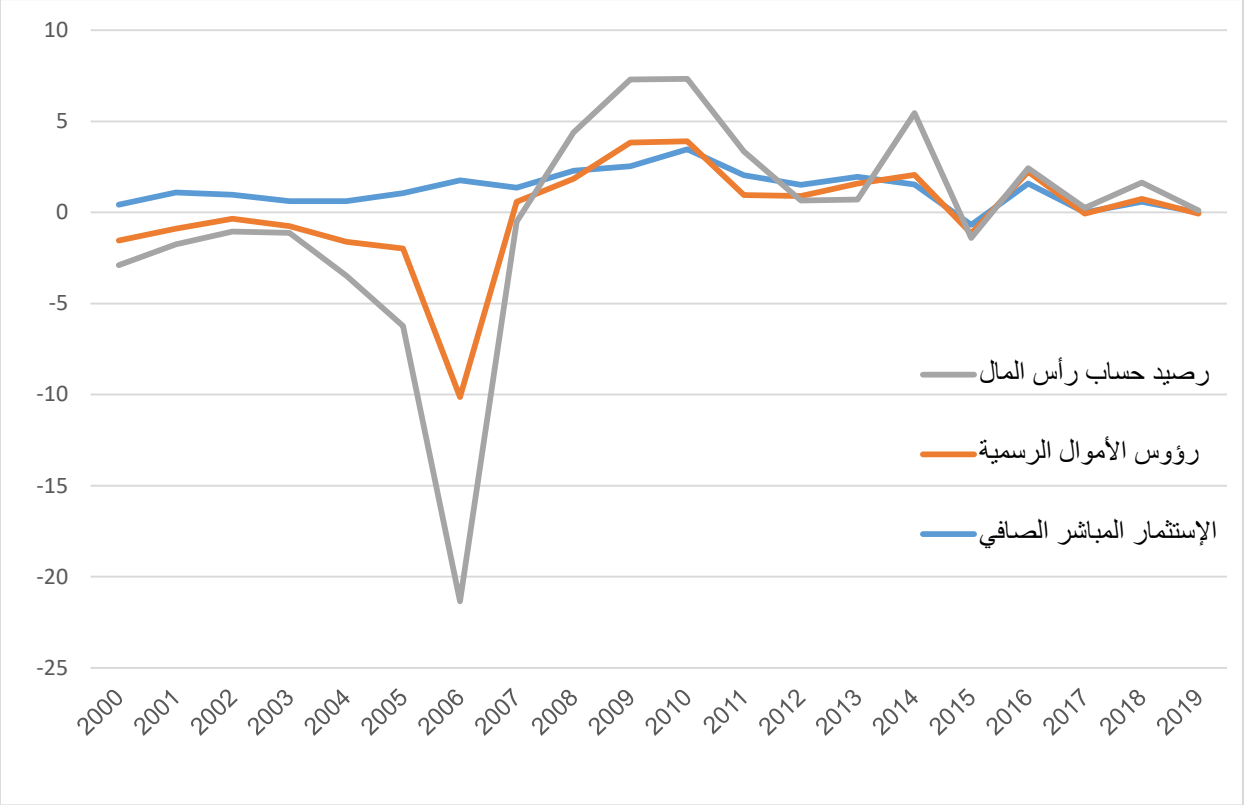

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10).

يتضح من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (11) أن حساب رأس المال تميز برصيد سالب خلال السنوات من 2000 إلى 2007، حيث عرفت هذه الفترة عجزا متذبذبا، أين كان أكبر عجز سجله الحساب في عام 2006 برصيد قدر بـــ 11.22-، ويعود ذلك إلى العجز المسجل في حساب رؤوس الأموال الصافية والذي يرجع سببه فيما يلي:

- ثقل الديون الخارجية بالإضافة إلى أعباء الدين المترتبة عليها.
- توجيه الإيرادات المهمة من الصادرات إلى تسديد الديون الخارجية وخدمة الدين.
- اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية من أجل الاقتراض.
- ضعف الاحتياطات من الصرف الأجنبي.

و بداية سنة 2008 عرف رصيد ميزان رأس المال فائض واستمر هذا الفائض بوتيرة متذبذبة إلى سنة 2011 أين بلغ الفائض 2.38 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدين الخارجي من جهة، والتحسن في حساب الاستثمار الأجنبي وحساب رؤوس الأموال الصافية من جهة أخرى، ويعود سبب انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، والتي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بحوالي 3.47 مليار

دولار، وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، إلى تحسن الأوضاع السياسية في الجزائر، وقيامها بتسديد ديونها بفضل ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى البرامج التنموية المطبقة في تلك الفترة والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014، والتي استقطبت عددا لا بأس به من الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الأشغال العمومية، إلا أن هذا الانتعاش بقي محصورا في القطاعات مضمونة العائد كقطاع المحروقات والبناء والاتصالات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى التي تبقى ضعيفة الاستقطاب بسبب ضعف المناخ الاستثماري بها. من ناحية أخرى فقد أخذ حساب رؤوس الأموال الصافية قيما موجبة خلال السنتين 2009-2010 بسبب الارتفاع الحاصل في قيمة القروض المتأتية من الخارج على إثر تبني البرامج الاقتصادية سالفة الذكر بحجة تسريع وتيرة النمو الاقتصادي مستغلين بذلك بحبوحة ارتفاع أسعار النفط.

قبل أن يعود هذا الرصيد ويحقق عجزا من جديد سنتي 2012-2013 قدره 0.24-0.87 على التوالي، وذلك بسبب تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ارتفاع قيمة القروض المسددة مع انخفاض تلك المتأتية من الخارج، ليحقق في سنة 2014 فائض بقيمة 3.40 مليار دولار، وفي سنة 2015 سجل حساب رأس المال عجزا بقيمة 0.25-مليار دولار، وخلال سنوات (2016-2019) سجل هذا الميزان رصيدا موجبا أين بلغ سنة 2018 أعلى قيمة له والمقدرة بـــ 0.89 مليار دولار.

ويعود هذا التذبذب الحاصل لميزان رأس المال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة للدراسة إلى التذبذبات الحاصلة في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، نتيجة ارتفاع حجم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي تفوق في واقع الأمر حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى جميع القطاعات خلال السنوات المدروسة، فعلى سبيل المثال بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر سنة 2011 (2.6 مليار دولار) بينما بلغت الأرباح المحولة من قطاع المحروقات وحده 4.97 مليار دولار، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له هذا الميزان، والذي يرجع في الأساس إلى ضعف الرقابة فيما يخص عمليات تحويل الأموال، كما أن الإجراء الصادر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين بنسبة 51% ، بهدف جعل الجزائريين يقتسمون أرباح الاستثمارات الأجنبية المقامة في البلاد وتقليص الكميات المحولة إلى الخارج، اتضح أنه دون جدوى في تقليص تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، وهذا حسب دراسة جدوى أجريت على مستوى وزارة المالية حول هذا الإجراء ومدى أثره في الواقع ومساهمته في تقليص عمليات تحويل رؤوس الأموال والعملة الصعبة إلى الخارج.

وعليه يمكننا القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في تخفيف العجز في حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتحقيق فوائض على مستوى الحساب المذكور في بعض السنوات.

المطلب الثالث: تطور رصيد ميزان المدفوعات الكلي

يمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (11): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد العمليات الجارية	رصيد حساب رأس المال	رصيد حساب السهو والخطأ	رصيد ميزان المدفوعات
2000	8.93	-1.36	0.18	7.57
2001	7.06	-0.87	-0.06	6.19
2002	4.37	-0.71	-0.36	3.66
2003	8.84	-1.37	-0.61	7.47
2004	11.12	-1.87	-0.26	9.25
2005	21.18	-4.24	-2.25	16.94
2006	28.95	-11.22	-1.08	17.73
2007	30.59	-1.08	-1.69	29.53
2008	34.45	2.54	0.69	36.99
2009	0.41	3.45	-0.39	3.86
2010	12.16	3.42	-0.49	15.58
2011	17.77	2.38	1.41	20.14
2012	12.30	-0.24	-1.14	12.06
2013	1.00	-0.87	-2.44	0.13
2014	-9.28	3.40	1.36	-5.88
2015	-27.29	-0.25	0.90	-27.54
2016	-26.22	0.19	-2.04	-26.03
2017	-22.06	0.31	-0.86	-21.76
2018	-16.71	0.89	0.15	-15.82
2019	-17.11	0.18	-1.77	-16.93

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية من 2001 إلى 2020.

الشكل رقم (12): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2019)

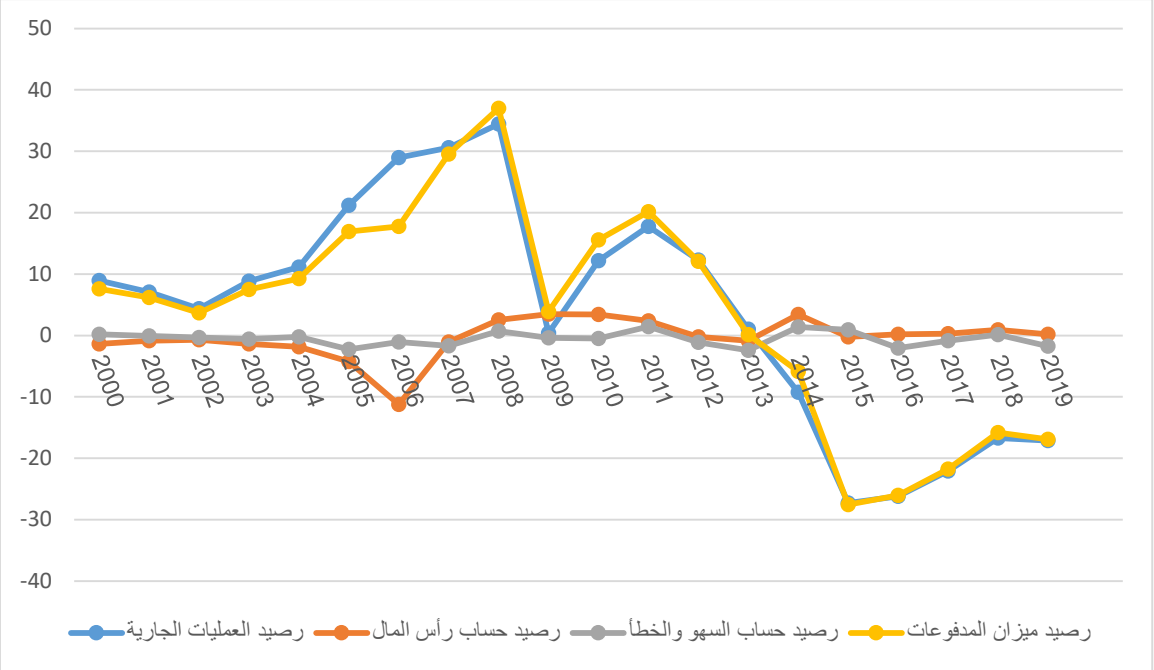

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

من خلال بيانات الجدول رقم (11) والشكل رقم (12) نلاحظ تسجيل نتائج إيجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013)، أين بلغ أقصاه عام 2008 بقيمة 36.99 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول العالمية ابتداء من سنة 2000 والذي تولد عنه ارتفاع كبير في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر والتي مكنت من تسديد جزء كبير من المديونية، حيث ساهم هذا الوضع في خفض أعباء الدين وهو ما أدى بدوره إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة و تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004، والذي ساهم في تحسين ميزان المدفوعات، حيث حقق هذا الأخير رصيدا إيجابيا قدر بـــ9.25 مليار دولار سنة 2004 وهو ما يمثل ارتفاع ملحوظ للرصيد مقارنة بالسنوات السابقة، كما تقلصت الديون الخارجية بفضل السياسة المنتهجة في هذا البرنامج إذ بلغت 21.41 مليار دولار سنة 2004 بعدما كانت 25.1 مليار دولار سنة 2000.

وفي سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـــ 36.99 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول مقارنة بسنة 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر.

وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حدر أمام محيط دولي لا يزال مريبا، مما يدل على اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا.

كما نلاحظ أن هناك تراجع سلبي بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 وهي السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، حيث سجلت رصيد سالب، ويعود هذا التراجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) في هذه الفترة، ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف بهدف تغطية ارتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول، أين سجلت سنة 2014 عجزا بمقدار 5.88- نتيجة لتعرض الجزائر لأزمة انخفاض أسعار النفط، ومع استمرار انخفاض هذه الأسعار في 2015 و 2016 استمر عجز ميزان المدفوعات حيث بلغ على الترتيب 27.54- و 26.03- مليار دولار، وسمح ارتفاع أسعار النفط في سنة 2017 بتقليص عجز ميزان المدفوعات إلى 21.76- مليار دولار لكنها تبقى قيمة مرتفعة، لينخفض العجز بعد ذلك إلى 15.82- و16.93- مليار دولار في سنتي 2018 و 2019 على التوالي، وهذا التذبذب الحاصل في الرصيد وإن دل على شيء فإنه يدل على الارتباط الشبه التام للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط، إذ نجد أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في أسعار النفط، ذلك أنه يتبع نفس منحى الأسعار ارتفاعا وانخفاضا، وهذا راجع إلى عدم تنافسية الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات رغم السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال البرامج التنموية إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. وهذا ما يؤكد لنا عدم القدرة في التحكم في توازن ميزان المدفوعات من قبل السلطات الجزائرية فهو يتغير وفق عوامل خارجية متعلقة بالطلب وعرض النفط في الأسواق العالمية.

وبالنظر أيضا إلى معدلات التغير في البنود المكونة لميزان المدفوعات نجد أن للميزان الجاري دور كبير في معدلات التغير الموجبة للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري، فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات أي بالصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، لذا ففي السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات، حيث أن أغلب الفترات التي حقق فيها ميزان العمليات الجارية قيم موجبة حقق ميزان المدفوعات تحسنا في رصيده الإجمالي، ومثال ذلك سنة 2008 التي حقق فيها الميزان التجاري أعلى قيمة له والمقدرة بـــ40.60 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي قاربت 100 دولار للبرميل، الأمر الذي انعكس بدروه على الميزان الجاري ومن ثم على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وما يؤكد ما سبق العجز المسجل للرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (2014-2019) والذي يعود بالأساس إلى العجز المسجل في رصيد الميزان الجاري خلال هذه الفترة، إضافة إلى القيم المتدنية لرصيد حساب رأس المال وذلك بسبب تراجع أسعار البترول.

كما حقق رصيد ميزان السهو والخطأ عجزا متناقصا على مدار فترة الدراسة، بلغت أقصاها سنة 2013 بقيمة 2.44-مليار دولار، وذلك باستثناء سنوات 2000،2008،2011،2014،2015،2018 أين سجل فيها الميزان رصيدا موجبا بلغ أقصاه سنة 2011 بقيمة 1.41 مليار دولار. ويمثل ميزان السهو والخطأ كافة العمليات التي تتحفظ السلطات بنشر بيانات دقيقة عنها كمدفوعات القطاع العسكري، إضافة إلى حالات السهو والخطأ التي قد تحدث أثناء عمليات التقييم.

ما يمكن قوله على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر أنه لم يستقر وبقي متذبذبا خلال فترة الدراسة (2000-2019) نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات وخاصة في ظل غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة، والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة على عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج والذي يرتكز على إيرادات الجباية البترولية، حيث أنه في حالة انهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة الاقتصادية، لذلك ولحد الآن لا يزال يخضع ميزان المدفوعات الجزائري إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

خلاصة الفصل:

لا تزال تطورات القطاع الخارجي تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات على الصادرات، فتشكل الصادرات من المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات. فظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية وظاهرة بشكل جلي على مختلف أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.

حيث عرفت مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر استقرارا في الفترة ما بين (2000-2013) من الدراسة، وهو ما انعكس بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بتحقيقه لفائض خلال هاته السنوات، وذلك بفعل تحسن الوضعية الاقتصادية والأمنية للجزائر، فضلا عن الارتفاع المستمر والكبير الذي شهدته أسعار المحروقات، والتي أدت إلى تحقيق الجزائر إلى مداخيل كبيرة، مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنموية قصد تنويع الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي، ليعرف وابتداء من سنة 2013 تحقيق انخفاض في حجم الفائض متحولا إلى عجز بدء من عام 2014، وذلك رغم كل السياسات والخطط التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتنويع اقتصادها، حيث أنه ولغاية عام 2019 مازالت صادرات الجزائر مرتبطة ارتباطا كبيرا بأسعار النفط العالمية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العجز المتتالي خلال السنوات الست الأخيرة للفترة محل الدراسة.

الخاتمـــة

الخاتمة:

يحتل ميزان المدفوعات موقعا هاما في توضيح صورة التوازن الكلي للاقتصاد الوطني، وذلك باعتباره من بين أهم الأدوات التي يعتمد عليها في وضع معالم السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا على ضوء وضعياته المختلفة، ومع ارتفاع حجم المبادلات الاقتصادية الدولية تزداد أهمية ميزان المدفوعات كونه يعبر على قوة الاقتصاد الوطني.

لذلك حاولنا خلال هذه الدراسة لتسليط الضوء على ميزان المدفوعات وتأثره بمتغيرات الاقتصاد الكلي انطلاقا من حالة الجزائر بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.

حيث يعتبر الحفاظ على التوازن الخارجي من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تسعى أي دولة جاهدة إلى تحقيقها، في مواجهة الانفتاح على الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية من خلال التدفق اللامحدود لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة عبر العالم. والجزائر من بين الدول التي اعتمدت سياسة الإصلاحات الاقتصادية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي والرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد وجعله مواكبا لمتطلبات السوق العالمية، للحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات الجزائري. ومن أهم نتائج البحث المتوصل إليها:

1- نتائج الدراسة:

- النتائج النظرية:

* ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي.

* يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابين رئيسيين هما الحساب الجاري وحساب رأس المال.

* ميزان المدفوعات في حالة توازن مستمر من الناحية المحاسبية.

* إن عدم التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

* يعتبر ميزان المدفوعات من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، فهو يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، والتغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية.

- النتائج التطبيقية:

* يعود الفائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي حققته الجزائر ابتداء من سنة 2000 بالدرجة الأولى إلى تعاظم رصيد الميزان التجاري ومساهمة الإيرادات المحصلة من قطاع المحروقات، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

* تحسين ميزان المدفوعات الجزائري يتطلب تنويع الصادرات.

* ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل بقطاع المحروقات، يمثل مؤشرا مهما لتعرضه للصدمات والهزات غير المتوقعة والتي تؤثر على أداء الإنفاق الحكومي وإنتاجية البرامج التنموية.

* رغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، لتحسين أداء ميزان مدفوعاتها من خلال سعيها إلى زيادة صادرتها خارج قطاع المحروقات، إلا أنه بقي على حاله، أي أن تحقيق الجزائر لفائض في ميزان مدفوعاتها راجع إلى صادرات المحروقات.

* تزامنت حالات العجز في ميزان المدفوعات الجزائري مع حالات العجز في الميزان التجاري والذي بدوره مرتبط بأسعار المحروقات التي تمثل حوالي97% من الصادرات.

* إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة عجز ميزان المدفوعات الجزائري، يتوقف على مدى توفير موارد مالية جديدة تسمح برفع الطاقة الإنتاجية مع تطبيق السياسات والإجراءات المساندة لخلق قاعدة تصديرية وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

* ساهم ارتفاع أسعار البترول في تقليص الديون الخارجية.

* إن اختلال ميزان المدفوعات (سواء كان فائض أو عجز)، يعود بشكل أساسي إلى التغيرات التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق الدولية.

* انعكس ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بتحسن الوضعية المالية، والتي مكنته من تنفيذ سياسة إنفاقيه توسعية وتنفيذ برامج تنموية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما ساهم في زيادة حجم الواردات، مما يدل على ضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر.

2-إختبار صحة فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري. فرضية خاطئة، إن ميزان المدفوعات الجزائري في سنوات الدراسة كان متذبذب، تارة يحقق فائضا بسيطا جدا وتارة يحقق عجزا ولسنوات متتالية، وهذا ما يبرهن على أن الإصلاحات الاقتصادية لم تؤثر بشكل إيجابي على وضعية الاقتصاد وبالتالي على ميزان المدفوعات الجزائري.

- **الفرضية الثانية:** يتحدد رصيد ميزان المدفوعات الجزائري برصيد الميزان التجاري. فرضية صحيحة، حيث أن التطور الإيجابي الذي عرفه الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013) الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات كان العامل الرئيسي في تحديد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

– **الفرضية الثالثة:** تنويع الصادرات الجزائرية أمر ضروري لحل مشكلة الاقتصاد الجزائري. فرضية صحيحة، إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات يعد مخاطرة أثبتتها السنوات التي عرفت فيها المحروقات انخفاض في قيمتها مما عرض ميزان المدفوعات الجزائري للعجز.

3-التوصيات والاقتراحات:

– ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الدولية.

– الحرص على استيراد السلع الإنتاجية أكثر من السلع الاستهلاكية وخاصة التجهيزات الفلاحية أي إعطاء القطاع الفلاحي حقه وذلك لتلبية الاحتياجات الغذائية.

– نظرا لهشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على الصمود أمام الهزات الخارجية، لابد من تنويع الصادرات الذي أصبح أمرا لا مفر منه لتجنب خطر التبعية لمنتج واحد وهو المحروقات وإحداث تغيير في التركيبة السلعية للاقتصاد وإيجاد بدائل أخرى، وضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة لتجنب مخاطر تقلبات أسعار النفط التي تعتمد عليه في تكوين إيراداتها، إضافة إلى دعم القطاع الزراعي والصناعي ورفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لباقي القطاعات وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم الاقتصاد واستغلال الإمكانيات المتاحة، ووضع استراتيجية هادفة وواضحة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

– لتجنب أعباء المديونية لابد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من جهة أو بكيفية استخدامها من جهة أخرى وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف منها ويسمح بتجنب العجز في ميزان المدفوعات.

– ضرورة الاستفادة من ارتفاع البترول واستعمال إيراداته في بناء هياكل صناعية كفيلة بضمان استمرار الإيرادات من خارج المحروقات عوض الإيرادات النفطية.

– العمل على تجسيد الأهمية النسبية لحساب رأس المال في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

– العمل على تنويع القطاعات ذات الصلة بالتجارة الخارجية من أجل استقطاب المعاملات الاقتصادية الدولية.

4-آفاق الدراسة:

– في الختام فإن أهمية هذا الموضوع تستدعي الإلمام بمختلف جوانبه وهو ما لم نتمكن من إدراكه، إذ يمكن للمهتم في مثل هذا الموضوع أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات أخرى.

قـائمـة المـراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، عمان، 2012.

2- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

3- حسين أحمد الحسين الغزو، **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

4- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

5- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

6- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

7- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010.

8- عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

9- فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

10- كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

11- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

12- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006.

13- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ثانيا: المذكرات

1- آسيا بوعنان، **دراسة العلاقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري في الفترة (1983-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

2- العربي سواكر، **واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.

3- أمين غوبال، **أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)"**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016.

4- أمال باب، سعايدية صحراء، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018.

5- تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.

6- جميات عادل، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

7- حداد بسطالي، **استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي "دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2010"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، 2012-2013.

ثالثا: المجلات

1- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.

2- بعلول نوفل وآخرون، **قياس أثر سعر صرف على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجزائر 2000-2018"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2020.

3- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012.

4- حوحو فطوم، عيساوي سهام، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، 2018

5- حاجي سمية، مفتاح صالح، **السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، جامعة الوادي، 2016.

6- حاكمي بوحفص، بوشلاغم نور الدين، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي خلال الفترة 2001-2015**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، جامعة وهران2، الجزائر، 2020.

7- سلامة وفاء، ولهة وردة، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، الجزائر، 2018.

8- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية " البرنامج الخماسي 2010-2014 نمودجا "**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، الجزائر،2015.

9- صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، **أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات " دراسة حالة الجزائر (1990-2016) "**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 02، الجزائر، 2018.

10- طوال هبة وآخرون، **سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري**، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.

11- طارق قندوز وآخرون، **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم**، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 07، جامعة وهران1، الجزائر، 2017.

12- عبد الوهاب زنقيله، محمد براهيم مادي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1986-2018)**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

13- فتيحة بروبة وآخرون، **دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور" معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، الجزائر، 2019.

14- كيفاني شهيدة، **دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات " دراسة حالة الجزائر(1990-2016)** "، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 01، 2020.

15- محمدي سهام، طوال هبة، **دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010-2018)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2021.

16- ناجي بن حسين، بوبكر صابة، **جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، الجزائر، 2013.

17- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، 2020.

18- وفاء رمضاني، حياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر، 2019.

رابعا: التقارير

1- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2000-2019.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- http://www.bank-of-algeria.dz/bulletun statistique.htm.

2- www.bank-of-algeria.dz.

المـلخص

الملخص:

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل للعمليات الاقتصادية التي تتم في الدولة خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة، وذلك من خلال تدوين المعاملات الخارجية والداخلية. فهو أداة تستطيع الدولة من خلاله معرفة وضعها الاقتصادي سلبا أو إيجابا، وعلى هذا الأساس تطرقنا لدراسة ميزان المدفوعات الجزائري حسب مكونيه الأساسيين الميزان الجاري وميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة الممتدة بين (2000–2019) وذلك من أجل معرفة نقاط ضعف وقوة الاقتصاد الجزائري، حيث أشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة جوهرية بين رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، حيث تؤثر قيمة الصادرات البترولية والواردات بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات، فأي تغير يحدث على مستوى سوق البترول سيكون له أثر واضح على ميزان المدفوعات الجزائري وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري، وعليه فلابد من تشجيع الصادرات خارج المحروقات حتى تقلل من انعكاسات انخفاض أسعار البترول وتحافظ على استقرار ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الاقتصاد الجزائري، الميزان التجاري.

Summary :

The balance of payment is a record of economic processes in the state within a period of time that is normally determined by a year, and this is by registering external and internal transactions, a tool that can state its economic status negatively or positively, on this basis we have studies the balance of Algerian payment depending on the two main components the current balance and balance of capital operations during the period (2000-2019).and in order to know the weakness and strength of the Algeria economy. Where applied results indicated a fundamental relationship between the trade balance and the Algerian balance of payments. Where the value of oil exports and imports greatly effect the situation of the balance of payments, any change that occurs at the level of the oil market will have a clear impact on the Algerian balance of payment and this is because of nature of Algerian economy, and therefore export outside fuel should be encouraged to reduce the repercussions of low oil prices and maintain the stability of the balance of payments.

Keywords : balance of payment, Algerian economy, Trade balance.